S.P.C
ISN: 228962
97112

بيان

على الكتاب الابيض الصادر

في اكتوبر سنة ١٩٣٠

مكتبة جامعة بير زيت
37470
BIRZEIT UNIVERSITY LIBRARY

وضعه

مكتب اللجنة التنفيذية العربية

SPC
DS
126
A223
1930
PAL

كانون الاول ١٩٣٠

مطبعة بيت المقدس — القدس

Digitized by Birzeit University Library

مقدمـــة

اطلعت اللجنة التنفيذية العربية ، بعد انتظار طويل ، على البيان الذي اصدرته الحكومة الانكليزية بشأن السياسة التي عزمت على انتهاجها في فلسطين . وكنا نرقب صدور هذا البيان بفارغ صبر ، آملين ان نجد فيه ما يزيل مخاوف العرب الناشئة عن سياسة حكومة فلسطين ، الممثلة للحكومة الانكليزية ، التي سارت عليها منذ الاحتلال والتي كان من شأنهـا إبادة القومية العربية .

ان العرب كانوا يشعرون منذ البدء ، بالخطر الهائل الذي يهدد كيانهم القومي من جراء هذه السياسة ، وكانوا يعلنون دائماً هذا الخطر ، للحكومة الانكليزية ولعصبة الامم وللامم المتمدنة .

وقف السر هربرت صموئيل سنة ١٩١٩ في البرت هول في لندن واعلن رأيه السياسي في الصهيونية ، كما يلي :

« ان السياسة الصهيونية التي تعرض اليوم على مؤتمر الصلح والتي يتمسك بها كل صهيوني ، بكل ما أوتي من حول وطول ، تتطلب ان توضع البلاد في حالات موافقة للهجرة اليهودية ، والاستعمار اليهودي ، وان تمنح اكثر امتيازات المشاريع التي تحتاج اليها البلاد ، للهيئات اليهودية وان يوسع نطاق التعليم والتربية القومية اليهودية وان تتمتع البلاد بالحد الاقصى من الحكم الذاتي ، لكي يتمكن القائمون في النهاية من تأسيس دولة مستقلة تحت اشراف اكثرية يهودية . »

Digitized by Birzeit University Library

وهـــذا الشخص نفسه هو الذي ارسلته الحكومة الانكليزية في سنة ١٩٢٠ الى فلسطين مندوباً سامياً ، والذي عمل بكل ما أوتي من قوة ، في مدة السنوات الخمس التي تولى زمام الحكم في خـــلالها ، على تحقيق الغايات الصهيونية التي كان يتوخاها كصهيوني صميم .

٢ فلقد كانت البلاد سنة ١٩٢٠ في ضنك شديد ، والسر هربرت صموئيل نفسه وصف الحالة في تقريره عن ادارة فلسطين في سني ١٩٢٠ — ١٩٢٥ كما يلي :

« قد وجدت البلاد في عام ١٩٢٠ لا تزال مضطربة من جراء التأثيرات التي عقبت عواصف الحرب . فقـــد كانت البلاد لبضع سنين خلت مسرحا للاعمال الحربية التي قامت بهـا جيوش جرارة ، فهناك قرى تهدمت ، وقطعان من المواشي والخيل هلكت ، واشجار زيتون قطعت بكميات كبيرة وقوداً للجيوش التركيـــة والقطارات العسكرية ، وبيارات برتقال عديدة تركت بلا ري ، فلم تعط ثمراً ، وكانت البلاد في حالة فقر وبؤس عامة . »

٣ غادر السر هربرت صموئيل فلسطين سنة ١٩٢٥ ، دون ان يصلح شيئاً في الحالة التي تقدم وصفها . فكانت همته وغيرته ، في خلال الخمس السنوات المشار اليها ، مصروفتين لوضع البلاد اقتصادياً وادارياً وسياسياً في حال يسهل معها تأسيس الوطن القومي اليهودي ، بقطع النظر عن الأضرار الجسيمة التي كانت تُلحقها هـــذه السياسة الغاشمة بمصالح العرب السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

Digitized by Birzeit University Library

٤ وقد أسس حكومة مدنية في فلسطين اوسع نطاقا عما كانت عليه الأدارة التركية بثمانية أضعاف، بدون حاجة لذلك، وارهق الفلاح بضرائب ثقيلة لاقبل له بها، لا سيما ان البلاد لم تكن حينئذ فقيرة فقط، بل كانت مشرفة على الافلاس التام. وقد عمل فوق هذا كله على تنزيل اسعار غلال البلاد تنزيلا عظيما باصداره اوامر، من وقت الى آخر بمنع تصديرها الى الخارج. ففي سنة ١٩٢٠ مثلا كانت اسعار حاصلات البلاد عالية جداً وكان الفلاح واثقاً بتصفية ديونه ويستند الى اساس مالي ثابت، فامر السر هربرت صموئيل بمنع تصدير الحبوب والزيت، وهي اساس ثروة البلاد، فتضخمت الاسواق المالية بهذه الحاصلات وعقب ذلك هبوط في الأسعار بصورة هائلة.

فالفلاح لم ير له مخرجا أمام هذه الكوارث الاقتصادية الا ببيع ارضه او قسم منها للشتري اليهودي الوحيد الذي خرج بهذه الصورة من اسواق الاراضي بصفقة رابحة جداً. وكأن الحكومة لم تكتف بذلك حينئذ، بل ضغطت في سنة ١٩٢١ على الفلاح لدفع اقساط ديونها، وبدأت في تصفية البنك الزراعي العثماني وحصلت قسما كبيراً منه جبراً، فما اتت سنة ١٩٢٢ حتى وجد الفلاح نفسه عاجزاً عن حرث اراضيه، وهذا ما اعترف به السر هربرت صموئيل نفسه في تقريره المشار اليه، دون ان يذكر انه هو السبب الفعال في ذلك:

« ان القسم الاعظم من الاراضي الزراعية باقٍ تحت تصرف العرب، وفي كل عام يترك قسم كبير منها بلا حرث »

Digitized by Birzeit University Library

وغير خفي ان الفلاح الفلسطيني كان يزوع في الماضي اراضيه كلها ، وكان يجهل تماماً الازمات الاقتصادية التي وضع السر هربرت صموئيل البلاد فيها عن عمدٍ .

٥ فالعرب الذين كانوا يرون انفسهم مهـــددين باضاعة منابع ثروتهم من جراء السياسة الخانقة التي كانت تتبعها حكومة فلسطين ، اضطروا الى ارسال وفدٍ الى لندن في سنة ١٩٢٢ لمفاوضة الحكومة الانكليزية بشأن الغاء وعد بلفور وتأسيس حكومة وطنية ذات مجلس نيابي في فلسطين . ولقد كان من نتيجة هذه المفاوضة ان اصدرت الحكومـــة الكتاب الابيض الذي بينت فيه خطتها السياسية والمعنى الحقيقي الذي قصدته من وعد بلفور .

وقد اخذت حكومة مكدونلد بهذا المعنى في سياستها الحاضرة .

تفسير الحكومة الانكليزية لعبارة
(الوطن القومى اليهودي)

٦ ان الكتاب الابيض الصادر في سنة ١٩٢٢ فسر هذا الوعد بالصورة الآتية :

« وقد اعاد اليهود في القرنين او الثلاثة القرون الاخيرة انشاء طائفة لهم في فلسطين يبلغ عددها الآن ثمانين الفاً ، ربعهم تقريباً مزارعون او عملة في الارض . ولهذه الطائفة ادارات سياسية

Digitized by Birzeit University Library

خاصة ، منها مجمع منتخب لادارة شؤونها الداخلية ومجالس منتخبة في المدن ، ورئاسة حاخامين ، ومجلس رباني لادارة شؤونها الدينية . وتستعمل هذه الطائفة اللغة العبرية كلغتها الوطنية ولها صحف عبرية تفي بحاجاتها وهي تتبع نمطاً تهذيبياً يميزها عن سواها وتبدي نشاطاً كبيراً في الحركة الاقتصادية . فهذه الطائفة ، بسكان المستعمرات والمدن ، وهيئاتها السياسية ، والدينية ، والاجتماعية ، ولغتها الخاصة ، وعاداتها ، وطرق معيشتها الخاصة ، لها في الحقيقة مميزات قومية . ومتى سأل سائل ما هو معنى تنمية الوطن القومي اليهودي في فلسطين يمكن ان يجاب على ذلك بانه لا يعني فرض الجنسية اليهودية على اهالي فلسطين اجمـــالا ، بل زيادة نمو الطائفة اليهودية بمساعدة اليهود الموجودين في انحاء العالم حتى تصبح مركزاً يكون فيه للشعب اليهودي برمته اهتمام وفخر من الوجهتين الدينية والقومية . ولـكن حتى يكون للطائفة اليهودية امل وطيد لتقدمها الحر ويفسح للشعب اليهودي مجالا واسعاً كي يظهر فيه مقدرته كان من الضروري ان يعلم بان وجوده في فلسطين هو كحق وليس كمنـــة . ذلك هو السبب الذي جعل من الضروري ضمان انشاء الوطن القومي لليهود ضماناً دولياً والاعتراف رسمياً بانه يستند الى رابطة تاريخية قديمة . »

ان العرب صرحوا مراراً بانهم يرفضون هذا الوعد المخالف للعهود المقطوعة للعرب في اثناء الحرب العـامة (معاهدة الملك حسين — مكماهون سنة ١٩١٥) وللمادة ٢٢ من نظام عصبة الامم والمجحف بحقوقهم السياســـة والاقتصادية والاجتماعية ، وانهم لم يترددوا لحظة واحدة في رفضه بالرغم من تفسيره بالـكيفية

Digitized by Birzeit University Library

المشار اليها . لان فلسطين العربية لن تكون إلا عربية ، وان كل سياسة من شأنها جعل فلسطين ذات صبغة سياسية أخرى لن تكون نتيجتها سوى الفشل .

ان هذا التفسير لم يذهب الغموض والابهام الموجودين في نص وعد بلفور نفسه . وفضلا عن ذلك ، فانه يوجد هنالك ذكر لا لتأسيس الوطن القومي اليهودي في فلسطين فقط ، بل لتنميته ايضاً .

٧ فالكتاب الابيض الصادر في سنة ١٩٢٢ يكون ، بهذه الصورة ، قد ادخل في وعد بلفور نصاً جديداً لم يكن يحتوي عليه من قبل . لان تأسيس الوطن القومي اليهودي شيء والسعي لتنميته بعد ان يكون قد تأسس شيء آخر .

والحق ، ان اللجنة التنفيذية العربية لا تقدر — كما ان غيرها لا يقدر — ان تستخرج معنى صحيحاً من التفسير المشار اليه . فان انشاء الوطن القومي اليهودي ، هو حسبما جاء في الكتاب الابيض الصادر في سنة ١٩٢٢ عبارة عن « ايجاد طائفة يهودية في فلسطين يكون لها مميزات قومية ، بسكان المستعمرات والمدن ، وهيئاتها السياسية ، والدينية ، والاجتماعية ، ولغتها الخاصة ، وعاداتها ، وطرق معيشتها الخاصة . »

فاما وقد وجدت اليوم في فلسطين طائفة يهودية لها هذه المميزات ، فالوطن القومي اليهودي المفسر بهذه الصورة يكون قد حصل .

Digitized by Birzeit University Library

غير ان تنمية هـــذا الوطن القومي التي فسرت بانها « زيادة رقي الطائفة اليهودية في فلسطين الى ان تصبح مركزاً يكون فيه للشعب اليهودي برمته اهتمام وفخر من الوجهتين الدينية والقومية »، لهي من مختلقات التفاسير السياسية . فوعد بلفور وصك الانتداب لا يحتويان على شيء من ذلك . لان التنمية المشار اليها ليس لها حد ، وانهـــا تلزم الحكومة الانكليزية بالبقاء في فلسطين مدى الدهر ، الامر المخالف لوعد بلفور ولجوهر الانتداب الذي هو موقت في ذاته .

فالعرب الذين لم يفهموا شيئاً من هذه الالغاز في سنة ١٩٢٢ ، حينما صدر الكتاب الابيض المشار اليه ، لم يزدادوا فهماً بعد صدور الكتاب الابيض الاخـــير .

٨ غير ان زعماء الصهيونيين ، لم يبالوا بالعبارات السياسية المبهمة ، فقرروا ، هم انفسهم ، أن الحكومة الانكليزية انما جاءت لفلسطين لتعمل على تشجيع المهاجرة اليهودية وحشد اليهود في الاراضي الى ان تصبح فلسطين « ذات دولة مستقلة تحت إشراف اكثرية يهودية . » لان المهم في نظرهم ، ليس مصلحة البلاد ، ولكن تأسيس الوطن القومي اليهودي الذي هو غاية ، والذي اعتبر كذلك ، بزعمهم ، في صك الانتداب .

ويكفي لاثبات هذا ان نورد هنا ما قاله الدكتور حايم وايزمن ، رئيس الوكالة اليهودية في لندن ، في كتابه المؤرخ في ٢ مايس ١٩٣٠ المرسل الى فخامة المندوب السامي لفلسطين، بمناسبة

Digitized by Birzeit University Library

تقريره السنوي الى لجنة الانتدابات الدائمة وما قاله المستر هاري ساكر ، رئيس اللجنة الصهيونية في فلسطين حينئذ ، امام لجنة شو .

اما الاول فلقد قال في الكتاب المشار اليه :

« اذا كان حقنا في الدخول لفلسطين متوقفاً على ما يصيب اكثرية الاهالي الحاليين من الفوائد ، فان حالتنا لا تختلف حينئذ في شيء عن حالة سائر المهاجرين للبلاد الاجنبية ، وان مواد صك الانتداب التي تؤسس وطناً قومياً لليهود في فلسطين تفقد ، في هذه الحالة ، كل معانيها . »

واما الثاني فقد أجاب بصفته شاهداً امام لجنة شو عن اسئلة وجهها اليه احد محامي العرب :

المستر ستوكر : « ما قولك في الوطن القومي اليهودي ، هل تم تأسيسه حتى الآن ؟

« ساكر : ان الوطن القومي في طور التكوين .

« ستوكر: متى ترى انه يكون قد تأسس ؟

« ساكر : ليس هنالك من زمن معين يمكن ان يعتبر فيه ذلك الوطن القومي قد تأسس ووقف فيه هذا التأسيس . وقد بينت ان حقوق اليهود في ظل الانتداب يجب ان تتزايد وتتسع اتساعاً من شأنه اطراد الوطن القومي في النمو تبعاً لبعض الاحوال . وبذلك اقصد ان الوطن القومي ليس من الامور التي تقف عند حد خاص في زمن ما .

Digitized by Birzeit University Library

المستر ستوكر : هل وجهة نظرك هي ان الحالة الحاضرة حالة موقتة ، او ان هذا النظام التأسيسي سيستمر عدداً من السنين ، دون ان ينتهي أو يصل الى حد ما ؟ .

« ساكر : ليس في تاريخ امة حد ينتهي به تأسيسها .

« ستوكر: وهل يكون هذا الانتداب ابدياً ؟

« ساكر : لا ريب .

« ستوكر: افلا تكون بذلك قد جردت المادة ٢٢ من عهد جمعية الامم من معناها الذي يتضمن ان تتمتع تلك البلاد أو الجماعات أو الامم التي بلغت درجة كافية من الرقي بحكومة مستقلة ؟

« ساكر : هذه مسألة يقع على جمعية الامم امر تعيينها .

« ستوكر: ان المادة ٢٢ هذه تنص على ما يلي :

« ان بعض الجماعات التي كانت تابعة للدولة التركية قد بلغت درجة من الرقي يمكن معه الاعتراف بوجودها موقتاً كأمم مستقلة ، على ان تسدى اليها ارشادات ونصائح ادارية من قبل دولة منتدبة الى ان تصبح قادرة على الوقوف وحدها . »

اليس من الواضح اذاً ان عهد جمعية الامم يترقب زمناً في المستقبل تكون فيه تلك البلاد قادرة على السير وحدها وذلك من غير ان تتطلب من الدولة المنتدبة معونة او تدريباً او ما شابه ذلك .

« ساكر : ربما يحل ذلك الزمن في تاريخ فلسطين .

Digitized by Birzeit University Library

المستر ستوكر : اليست، إذن، وجهة نظرك ان الوطن القومي اليهودي لم يتأسس بعد ؟ وهو لا يزال في دور التكوين ؟

« ساكر : نعم هو في دور التكوين .

« ستوكر: متى ترى ان هذا الوطن يتأسس نهائياً ، وماهو رأيك في ذلك ؟

« ساكر : ارى ان الصلة التاريخية بين اليهود وفلسطين هي صلة مستمرة ، وليست مما يقف عند حد .

« ستوكر : وهل تقصد انه متى يزيد يهود فلسطين عن الجماعات الاخرى بعدد كبير يكون من المرغوب فيه اعطاء فلسطين حكومة ذاتية ؟

« ساكر : لا ، ان وجهة نظري هي بقاء الانتداب البريطاني الى الأبد .

« ستوكر: ولكن ترى زيادة عدد السكان اليهود ؟

« ساكر : بقدر ما استطيع .

« ستوكر: وترى ايضاً ان الوطن القومي اليهودي لا يكون قد تأسس بوجه وافٍ ، وانما يظل سائراً في طريق التأسيس على الدوام . فهل هذه هي وجهة نظرك ؟

« ساكر : نعم ، تلك وجهة نظري .

« ستوكر: وهل هذه وجهة نظرك الشخصية أم وجهة نظر اللجنة التنفيذية الصهيونية ؟

« ساكر : هي وجهة نظر كل شخص ، وذلك بقدر ما اعلم.

« ستوكر: لنفرض ان السكان اليهود زادوا ، وهم في دور

Digitized by Birzeit University Library

تكوين الوطن القومي، عن السكان العرب ضعفين أو ثلاثة أضعاف، فهل ترون حينئذ ان الوقت قد حان لتأسيس دولة يهودية ؟

المستر ساكر : حقاً انكم تسألونني عما يجب ان انظر اليه في وقت بعيد لا اكون فيه حياً .

« ستوكر: اذاً وجهة نظرك هي انه مهما وصل اليـــه الوطن القومي اليهودي من تقدم ورقي ومهما كان عـــدد اليهود بالنسبة الى بقية السكان فان الانتداب يجب ان يستمر الى الابد .

« ساكر : اظن ان هذا ما تقضيه مصلحة الـكل . »

ان لئونارد شتاين الذي وضع بيان اللجنة الصهيونية على الكتاب الابيض، في نوفمبر ١٩٣٠، كان اصرح من المستر ساكر في هذا الصدد . فلقد قال في هذا البيان، ان جميع اليهود قد فهموا وعد بلفور كما فهمه الجنرال سمطس بانه عبارة عن « تحرير فلسطين والاعتراف بانها وطن اسرائيلي . »

ولـكن العرب الذين لم يوافقوا على انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، لن يوافقوا طبعاً على ما قد تختلقه التفاسير السياسية من هذا الوعد، ولن يقبلوا ان تكون لفلسطين يوماً ما صبغة غير صبغتها العربية .

٩ ان الـكتاب الابيض ذكر ان الالتزام المتعلق بحماية مصالح جميع السكان في فلسطين، له المكان الاول، وان سائر الالتزامات لا

Digitized by Birzeit University Library

تعتبر الا اذا كانت لا تعارض مصلحة الاهالي على الاجمال.

فاللجنـــة، مع موافقتها على هـــذا، ترى ان الحكومة الانكليزية، لم تعر جميع البنود الواردة في المادة الثانية من صك الانتداب، نفس الاهتمام.

والحق ان هذه المـــادة تجعل الحكومة الانكليزية مسؤولة عن انشاء وطن قومي لليهود وعن العمل «بذات الوقت» على ترقية أنظمة الحكم الذاتي وضمان الحقوق المدنية والدينية لجميع السكان.

١٠ إن من المستحيل ان يفهم احد من العرب اصرار الحكومة الانكليزية على عدم تعرضها مطلقاً للشق الاول من الفقرة الثانية من هذه المادة والاكتفاء بطمأنة اليهود والعرب معاً على القيام بالتزاماتها فيما يتعلق بالوطن القومي وضمان حقوق السكان. فهذه المادة توجب على الحكومة الانكليزية وضع البلاد في حالات اقتصادية وادارية وسياسية تضمن معها، لا تأسيس الوطن القومي اليهودي فقط، بل ترقية مؤسسات الحكم الذاتي التي هي عبارة عن السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية أيضاً. ويفهم من هـــذه المادة بصورة صريحة ان الحكومة الانكليزية محظور عليها البدء بتنفيذ الالتزام الاول قبل الثاني، لان عليهـــا ان تشرع بهما معاً حسبماجاء في نص هذه المادةباللغة الافرنسية التي لها رسمياً ذات القوة فيما يتعلق بصكوك الانتدابات. ولا يمنع من ذلك خلو النص الانكليزي من عبارة «بذات الوقت» الواردة في المادة المذكورة

Digitized by Birzeit University Library

بعد عبارة « إنشاء الوطن القومي اليهودي » والتي نظن أنها حذفت منه سهواً .

١١ ولا يمكن القول بان مؤسسات الحكم الذاتي تعني مجالس البلديات والمجالس المحلية في القرى ، لان هذه انما أنشئت في فلسطين وفقاً للمادة الثالثة من صك الانتداب القائلة بأن « على الدولة المنتدبة ان تشجع ، بقدر ما تسمح الاحوال بذلك ، الاستقلال المحلي . »

١٢ ومما تجب ملاحظته هنا ، ان عبارة « الحقوق المدنية والدينية » قد وردت بفقرة واحدة في المادة الثانية مع عبارة « مؤسسات الحكم الذاتي » ، وهذا يدل على ان هذين الشيئين مربوطان معاً ، وانه يجب ترقية هذه المؤسسات لاجل ضمان الحقوق المشار اليها . لأنه لا يتسنى لاحد المحافظة علي هذه الحقوق بدونها . ويستحيل حقاً على اية حكومة أجنبية ، مهما كانت راقية ، أن تعرف احتياجات الاهالي ، فتسن ما يلزمهم من القوانين ، وتحسن ادارة البلاد والفصل في قضاياها ، بصورة تضمن حقوق الاهالي .

١٣ والوكالة اليهودية تزعم أن التزامات الحكومة الانكليزية المتعلقة بالعرب ليس لها نفس الاعتبار الذي للالتزامات المتعلقة باليهود. لان وضعية هذه الحكومة بالنسبة الى تلك الالتزامات على زعمهم ، هي المحافظة على الشيء الموجود ، بخلاف الالتزام الثاني

Digitized by Birzeit University Library

الذي يلزمها القيام باعمال معينة في صك الانتداب .

ان المادة ١١ من هذا الصك تنص على ما يلي :

« على الحكومة الانكليزية ان تتخذ جميع الوسائل اللازمة لصون مصالح الجمهور بكل ما له علاقة بترقية البلاد . . . وعليها أيضاً أن توجد نظاما للاراضى يلائم احتياجات البلاد ، ناظرة فيما تنظر فيه ، الى الرغبة في زيادة حشد السكان في الاراضي وتكثيف الزراعة . »

ويتضح جلياً من هذا ان الحكومة ملزمة بالمحافظة لا على ما هو موجود في البلاد فقط ، بل عليها ان تعني أيضاً بكل ما له علاقة بترقيتها . وعليها أيضاً أن تعني بترقية الزراعة واقطاع أراضي زراعية للعرب الذين ليس لهم أراضٍ في البلاد .

١٤ وفضلا عن ذلك ، فان المادة السادسة من صك الانتداب ألزمت الحكومة الانكليزية بالمحافظة على حقوق العرب ووضعيتهم باعتبارهم أمة . فعليها أن تحظر انتقال أية أرض عربية لليهود ، اذا كان هذا الانتقال مجحفاً بهذه الحقوق والوضعية .

ومن السفسطة التي لا مثيل لها قول الوكالة اليهودية ان المقصود من عبارة « وضعية العرب » المنصوص عنها في هذه المادة هي الوضعية السياسية ، واذن فالمادة ، علي زعمهم ، تعني محافظة الحكومة على وضعية العرب السياسية ، ولو فقدوا كيانهم الاجتماعي

Digitized by Birzeit University Library

والاقتصادي من جراء المهـــاجرة اليهودية واستيلاء اليهود على اراضي البلاد .

١٥ اجتهدت الحكومة الانكليزية في الكتاب الابيض الاخير ان تدحض ادعاآت اليهود من هذه الوجهة ، وان تنفي كون الفقرات المتعلقة بالوطن القومي اليهودي هي الاســـاس الرئيسي لصك الانتداب وكون الفقرات التي ترمي الى صيانة مصالح غير اليهود انما هي اعتبارات ثانوية تقيد نوعاً ما ، ما يدعى بانه القصد الرئيسي الذي وضع صك الانتداب لاجله . ولقد توصلت بنتيجة استقرائهـــا مواد صك الانتداب الى الامرين الآتيين :

(١) ان الالتزامات المثبتة في صك الانتداب بشأن فريقي السكان لهي ذات قوة متساوية .

(٢) ان الالتزامين المفروضين على الدولة المنتدبة ليسا ، باي وجه كان ، مما لا يمكن التوفيق بينهما

١٦ بيد انه ليس من المستطاع ان نقول ، ان ذينك الالتزامين بشأن تأسيس الوطن القومي اليهودي وحماية مصالح العرب في فلسطين هما من درجة متساوية . لان الالتزام بتسهيل تأسيس الوطن القومي اليهودي مشروط فيه عدم الاضرار والاجحاف بمصالح العرب ووضعيتهم . وقد يكفينا لاثبات هذا ، ان نورد هنـا المادة السادسة من صك الانتداب :

« على حكومة فلسطين ، مع ضمان عدم الحـاق الضرر

Digitized by Birzeit University Library

بحقوق ووضعية الجماعات الاخرى ، ان تسهل الهجرة اليهودية في احوال وشروط مناسبة وان تشجع بمعونة الوكالة اليهودية المشار اليها في المـــادة الرابعة ، حشد اليهود في اراضي البـــلاد ومن جملتها اراضي الحكومة والاراضي الموات غير المطلوبة للمشاريع العـامة . »

فالالتزام بتأسيس الوطن القومي اليهودي مقيد إذن بعدم الحاق الضرر بالعرب ، بخلاف الالتزام بحماية مصالح العرب ووضعيتهم الذي هو مطلق وغير مقيد ، باي شرط كان .

فاذا ظهر أن تأسيس الوطن القومي اليهودي يعارض هذه المصالح والوضعية ، وجب ان يسقط حينئذ حتماً .

١٧ ان اللجنة التنفيذية لا توافق أيضاً الحكومة الانكليزية على قولها ان هذين الالتزامين ليسا ، باي وجه كان ، مما لا يمكن التوفيق بينهما . فان لدى اللجنة ما يدعو الى الاعتقاد الجازم باستحالة التوفيق بين هذين الالتزامين . ففضلا عن كون تأسيس الوطن القومي اليهودي في فلسطين يحول دون تمتع العرب بالحقوق السياسية التي يتمتع بها اخوانهم في العراق وسورية وشرق الاردن ، فقـــد ثبت انه ضربة قاضية على حياة البلاد الاقتصادية والاجتماعية .

واذا كان « في الاستطاعة القول بكل جزم انه لا يوجد في فلسطين اراضٍ ميسورة للزارعين من المهاجرين الجدد » كما قرر الكتاب الأبيض الاخير ، وكان « الوطن القومي اليهودي لا يؤسس بدون اراضٍ ولا رجال » كما اشار الى ذلك

Digitized by Birzeit University Library

الدكتور حايم وايزمن ، رئيس الوكالة اليهودية في كتابه المشار اليه آنفاً ، فلنا ان نقول اذن بصورة جازمة إنه لا يمكن التوفيق بين الالتزامين المذكورين .

وان الحكومة الانكليزية نفسها اضطرت ، بعد قولها بامكان التوفيق بين هذين الالتزامين ، الى الاعتراف بان موقفها بينهما شاق ودقيق جداً ، وانها لا تأمل النجاح الا اذا رغب زعماء العرب واليهود ، في التعاون ، عن طيبة خاطر ، مع ادارة فلسطين والحكومة الانكليزية . وان لها في هذا الصدد ، اعترافاً هو تأييد لهذا القول :

« . . . ومع ذلك فمن الضروري ، في هذا الصدد ، ايضاح مسألة واحدة هي من الاهمية بمكان . ذلك انه في الاحوال الخاصة بفلسطين لا يمكن لاية سياسة ، مهما كانت نيرة جلية ، أو مهما بذل من جهد في سبيل تنفيذها ، ان يقيض لها النجاح ما لم تنل التأييد من جميع هذه الجماعات التي وضعت لمنفعتها وخيرها ليس بقبولها فقط ، بل بتعاونها عن طيبة خاطر . »

١٨ ان اللجنة التنفيذية تصرح هنا حالا باستحالة تأييد مختلف الجماعات في فلسطين للسياسة المشار اليها .

ان الصهيونيين لا يستطيعون ان يؤيدوا فعلا هذه السياسة للسبب الآتي : وهو ان الصهيونيين ، معتدلين كانوا أم متطرفين ، يرمون جميعاً الى غاية ايجاد اكثرية يهودية في فلسطين على الاقل . ولا يمكنهم ان يفهموا وطناً قومياً لا يتضمن هذه الغاية .

Digitized by Birzeit University Library

فلو قضي عليهم بالبقاء دائماً اقلية في فلسطين ، ما اختلفت حالتهم فيها ، بزعمهم ، عما هم عليه في البلاد الاخرى التي هم فيها اقلية أيضاً .

فما يرمون اليه اذن ، هو ان يكون لهم في فلسطين وطن قومي ، يكون فيه للستة عشر مليوناً من اليهود المنتشرين في اقطار العالم ، اكثرية وبالتالي سيادة قومية .

ولما نشرت الحكومة الانكليزية هذه المرة الكتاب الابيض الذي اشارت فيه الى تحديد المهاجرة اليهودية وشراء الاراضي ، اضطروا ان يظهروا نياتهم واغراضهم بشأن فلسطين وقاموا بدعاية هائلة ضد هذا الكتاب الذي من شأنه ان يحول دون مطامعهم الاستعمارية . فبينما كان جواب الدكتور حايم وايزمن ، رئيس الوكالة اليهودية على الكتاب الابيض الصادر في سنة ١٩٢٢ ، للستر تشرشل ، وزير المستعمرات حينئذ ، التأكيد بالعمل بمقتضى هذا الكتاب الذي « لا يعارض رغائب جمعيته التي كانت في جميع الاوقات ترغب من صميم فؤادها في ان تتعاون مع جميع طبقات السكان في فلسطين وتمقت كل المقت الاجحاف ، لادنى درجة ، بحقوق الاهالي غير اليهود المدنية أو الدينية أو بمصالحهم الماديه . » فاننا نرى اليوم هذا الرجل نفسه يجيب اللورد باسفيلد عن كتابه الابيض باستقالته من رئاسة الوكالة اليهودية ، كما اننا رأينا العالم الصهيوني يملأ الارض صراخا وعويلا احتجاجاً على هذا الكتاب ، بالرغم من عدم وجود اي اختلاف في المبادئ الواردة في الكتابين القديم والجديد .

Digitized by Birzeit University Library

ان السبب في موقفي الدكتور حايم وايزمن المتناقضين تجاه هذين الكتابين ، بسيط جداً . فالصهيونيون كانوا يشعرون حينما صدر الكتاب الابيض في سنة ١٩٢٢ بان الحكومة الانكليزية على وفاق معهم في كون المهم في الأمر هو تأسيس الوطن القومي اليهودي ، ولو أضر ذلك بالعرب ، وان المبادئ المثبتة في هـــذا الكتاب لن يعمل بها الا على هذا الأساس ، ولقد زعموا ان الحكومة الانكليزية نفسها لم تأت الى فلسطين الا لأجل القيام بهذه المهمة ، وانه ليس لوجودها في فلسطين سبب آخر .

واعتقدوا لذلك بان الكتاب الابيض المشار اليه من شأنه ان يزيد وضعيتهم السياسية تثبيتاً وتمكيناً . امـــا الكتاب الابيض الجديد فانه يختلف في نظرهم ، عن الكتاب السابق ليس في المبادئ التي بنت عليها الحكومـــة الانكليزية خطتها السياسية الجديدة ، ولكن بكيفية تنفيذ هذه المبادئ .

ومن المفيد ان نورد في هذا الصدد ، تصريحات المستر هاري ساكر امام لجنة شو :

الرئيس شو : يوجد في صك الانتداب ذكر لامرين : تأسيس الوطن القومي اليهودي والمحافظة على حقوق العرب المدنية والدينية ، فاذا تعارض هذان الامران ، ايهما يسقط ؟

المستر ساكر : لا اعتقد انهما يتعارضان .

الرئيس شو : ولكن افرض انهما تعارضا مرة ، خصوصاً وانه يمكن ان يحصل ذلك في نواحي عديدة .

المستر ساكر : اني لا ارى انهما يتعارضان ولا يمكن ان يتعارضا .

Digitized by Birzeit University Library

الرئيس شو : لاضرب لك مثلا : اذا تم تأسيس الوطن القومي كما تظن انه سيتم ، فيمكن ان لا يتم الا باستيلاء اليهود على جميع اراضي السكان الحاليين . وهذا يلحق طبعاً بهؤلاء السكان ضرراً باعتبارهم امة . فاذا فرضنا امكان وقوع هذا الحادث ، فاي من هذين التعهدين يجب ان يسقط حينئذ ، أتأسيس الوطن القومي اليهودي أم المحافظة على حقوق الاهالي ؟

المستر ساكر : ترغبون في معرفة وجهة نظري ؟

الرئيس شو : يوجد احتمال تعارض هذين الامرين دائماً بصورة من الصور ، ولا اعلم كيف يقع ذلك ، ولكن توجد احتمالات عديدة في وقوع تعارض بينهما ، والذي ارغب في معرفته هو اذا وقع تعارض مثل هذا ، فاي التعهدين يعتبر الاول ؟

المستر ساكر: من الصعب جداً القول اي التعهدين هو الاول حسب صك الانتداب ، ولكن ، فيما يختص بي ، فاني ارى ان التعهد الاول ، وفاقاً لهذا الصك ، هو ايجاد الوطن القومي اليهودي .

الرئيس شو : وهذا الذي كنت فهمته منك . ولكن على فرض صحة وجهة نظرك هذه ، بالنسبة الى احكام صك الانتداب ، الا تعتقد ان ذلك يكون مخالفاً لوعد بلفور الذي نص على انه لا يعمل شيء في هذا الشأن يكون من شأنه الحاق ضررٍ ما بحقوق الاهالي . فالاعتبار الاول في هـــذا

Digitized by Birzeit University Library

الوعد اذن ليس لتأسيس الوطن القومي اليهودي ، ولكن الوطن القومى هذا يجب ان يؤسس بصورة لا تضر بحقوق الاهالي . إني اسألك هذا بصفتك محامياً ؟

المسترساكر : اذا كنت تسألني ذلك بصفتي محامياً ، فاني اعترف بصعوبة المسألة .

الرئيس شو : ما هي وجهة نظر الجمعية الصهيونية في هذه المسألة الحقوقية .

المسترساكر : لااعلم فيما اذا كانت هذه المسألة قد عرضت على الجمعية الصهيونية بالصورة التي هي موضوع البحث الآن .

الرئيس شو : اظن انه لا بد ان تكون هذه المسألة قد كانت موضوع البحث كثيراً في الجمعية الصهيونية ، وارى انكم تعتقدون أن الالتزام الاول هو تأسيس الوطن القومي اليهودي وانه اذا تعارض هذا الالتزام مع الالتزام الثاني وهو المحافظة على حقوق الاهالي ، فان هذا الالتزام هو الذي يجب ان يسقط . اليس هذا هو وجهة نظر الجمعية الصهيونية ؟

المستر ساكر: اني اميل لوجهة النظر هذه .

١٩ ان العرب اعتادوا ان يعيشوا بامان مع اليهود في جميع القرون السالفة وظلوا على وفاق معهم لكل ما فيه مصلحة البلاد وخيرها الى ان ظهرت مطامعهم السياسية الاستعمارية التي من شأنها بناء قومية يهودية على انقاض القومية العربية في فلسطين . فالعرب

Digitized by Birzeit University Library

الذين اقاموا في هذه البلاد قروناً عديدة والذين عاشوا ، طيلة هذه المدة ، مع اخوانهم في سورية الشمالية والعراق ، امة واحدة ، ولا يزالون جزءاً منها ، بالرغم من التقسيمات السياسية ، لا يستطيعون ان يبقوا على ما كانوا عليه مع اليهود ، ما دام هؤلاء متمسكين بسياستهم الاستعمارية المشار اليها وما دامت غاياتهم تعارض غايات العرب القومية .

ويظهر جلياً من هـــذا ان العرب لا يمقتون اليهود لكونهم يهوداً ، ولا يرفضون التعاون معهم لهذا السبب ، بل انهم يتقبلون كل سياسة ترمي الى مصلحة هذه البلاد العربية ونفعها . غير ان اللجنة تؤكد ان اليهود الصهيونيين ، لن يعدلوا عن سياسة ترمي الى ايجاد اكثرية يهودية في فلسطين ، الامر الذي لا يستطيع العرب التسليم به ابداً .

ان العرب لم يعتدوا على احد ، وان غاية ما يتوقون اليه هي المحافظة على كيانهم القومي ، وان كل سياسة من شأنها ان تحول دون هذه الغاية ، لهي سياسة جائرة ، وان القائمين بها هم وحدهم مسؤولون عن نتائجها .

حقوق العرب في تأسيس الحكومة الوطنية

٢٠ بحثت الحكومة الانكليزية في الكتاب الأبيض الأخير في بعض المواد الواردة في صك الانتداب والتي تحتوي على حقوق العرب في فلسطين ، واكدت انها عازمة على تنفيذها تماماً في

Digitized by Birzeit University Library

هذه المرة .

٢١ ان اللجنة التنفيذية العربية التي رفضت في كل فرصة الموافقة على صك الانتداب لمخالفته للعهود المقطوعة للعرب وللمادة ٢٢من نظام عصبة الأمم، تشكر للحكومة الانكليزية مع ذلك توخيها في بحثها هذا طمأنة العرب على حقوقهم المادية والدينية . ولكنها تنكر عليها من جهة اخرى ، اصرارها على عدم البحث في المواد المتعلقة بحقوق العرب السياسية .

فصك الانتداب يحتم مثلا على الحكومة الانكليزية تأسيس حكومة وطنية في فلسطين حالا :

آ— ان كلمة الانتداب تفرض وجود دولة منتدبة وحكومة منتدب عليها ، ولا يوجد في فلسطين اثر لهذه الحكومة .

ب— ان المادة ٢٢ من عهد عصبة الامم التي هي الاساس الرئيسي لصك الانتداب ، تحتم وجود دولة مرشِدَة ودولة مرشَدَة . غير ان هذه الدولة لم تخلق بعد .

ج— ان الفقرة الاخيرة من المادة الثانية من صك الانتداب الزمت الدولة المنتدبة بوضع البلاد في حالات اقتصادية وادارية وسياسية يسهل معها ترقية الحكم الذاتي .

فالحكم الذاتي الذي يتألف من السلطات التشريعية والادارية والقضائية ، ليس له اي وجود بعد في فلسطين .

Digitized by Birzeit University Library

د — ان مواد صك الانتداب كلها تبحث في واجبات حكومة فلسطين وعلاقاتهـــا بالحكومة الانكليزية، ولكن حكومة فلسطين هذه لم تولد بعد، فالحكومـــة الانكليزية قائمة اليوم مقـــام الحكومة المنتـــدبة والحكومـــة المنتدب عليها معاً.

٢٢ جاء في الكتاب الابيض الاخير ما يلي:

«... كما انه من العبث ايضاً، من الجهة الثانية، للزعماء العرب ان يصروا على مطاليبهم بوضع نوع من الدستور، يجعل قيام حكومة جلالته، أتم قيام، بالتعهد ذي الشقين المشار اليه آنفاً في حكم المستحيل.»

ان اللجنة لا توافق الحكومة الانكليزية على هذا الرأي، ولا تقرها على ان العرب يصرون عبثاً على المطالبة بحقوقهم الاساسية.

لم تر اللجنة حكومة فرنسة في سورية ولا الحكومة الانكليزية في العراق، تتخذان، العهود الدولية، حجة لحرمان اهالي هذه البلاد من تمتعهم بحكومات وطنية ومجالس نيابية.

ففرنسة التي ما زال الشرقيون يرون من سياستها الاستعمارية ما يرون، لم تهضم شيئاً من حقوق البلاد التي انتدبت اليها، بالنسبة الى الحقوق التي حرم الانكليز العرب منها في فلسطين.

احـــتلت الحكومة الانكليزية هـــذه البـــلاد وأدارتهـــا في الثلاث عشرة سنة التي خلت ادارة مبـــاشرة،

Digitized by Birzeit University Library

لا يجهل احد ما كان لها من سوء تأثير واعمال غاشمة . ولقـــد كنا نميل الى الاعتقاد ان الحكومة الانكليزية التي عرفت بالاختبار خطل هذه السياسة واطلعت على ما نجم عنها من اضرار ، لن تلبث ان تغير سياستها في هذه البلاد تغييراً اساسياً .

٢٣ فاللجنة رأت اليوم ، مع الاسف، ان الحكومة الانكليزية لم تغير شيئاً من شكل الادارة السابقة . وغاية ما هنالك انها ظلت واقفة عند اقتراحها المجلس التشريعي الذي عرضته منذ ثماني سنوات .

وان حجة الحكومة الانكليزية في ذلك هي ، كما قلنا سابقاً، خشيتها ان لا تستطيع القيام بمـــا تسميه « التزاماتها الدولية » تجاه عصبة الامم ، اذا هي رضيت بالموافقة على تمتع العرب بحقوقهم السياسية . ولكن الحكومة الانكليزية قد عهدت الى المندوب السامي في فلسطين وحده ،في امر القيام بهـــذه الالتزامات . فلقد ورد في الكتاب الابيض تحت فصل « التطورات الدستورية » نص خاص لذلك :

« . . . وسيبقى المندوب السامي متمتعاً بالصلاحية الضرورية التي تمكن الدولة المنتدبة من القيام بالالتزامات المترتبة عليها إزاء جمعية الامم ، ومن ذلك صلاحية وضع اي تشريع تقتضيه الحاجة الماسة وتوطيد النظام . »

فالسلطة التشريعيـــة والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية ، كل هذه السلطات التي تتكون منها حكومة فلسطين

Digitized by Birzeit University Library

ليس لها إذاً اي علاقة بهذه الالتزامات ، وفقاً لهذا النص ، اذ ان امر القيام بها منوط بالمندوب السامي وحده .

فاذا كانت الحالة هي هـــذه ، فما معنى اصرار الحكومة الانكليزية ، اذنْ ، على حرمان الفلسطينيين من تأسيس حكومة مسؤولة لدى مجلس نيابي ؟

إن اللجنة تعتقد ان مشروع المجلس التشريعي المقترح في الكتاب الابيض ناقص ولا يوافق رغبات الامة وامانيها ، وهي من اجل هذا ترى لزاماً عليها ان تستمر على المطالبة بحقوق الامة الى ان تتحقق تلك الاماني والرغبات كاملة .

٢٤ تؤكد اللجنة التنفيذية ، على نور التجربة الطويلة ، أن هذه البلاد لن يقيض لها أن تعيش بسعادة ، ما دامت تحكم بواسطة ادارة انكليزية صرفة . واللجنة تعتقد ان الحالة في فلسطين لن تتحسن من الوجهتين الاقتصادية وتوطيد النظام ، ما دامت الحكومة الانكليزية لا تعدل عن سياستها الحاضرة ولا توافق على ادارة فلسطين بواسطة اهلها . ذلك لان نتيجة الاختبار ، ليس في فلسطين فقط ، ولكن في جميع العالم ، اثبتت ان البلاد لا ترقى ويستتب الأمن فيها الا بواسطة اهلها . فشرق الاردن مثلا ما كانت لتحصل على الأمن الذي نشاهدها تتمتع في نعيمه اليوم ، لو لم يسلم امر ادارتها الى اهاليها العرب .

ان البلاد المقدسة لم تكن تعرف ، قبل الاحتلال البريطاني الثورات والاضطرابات التي اصبحت تهددهـــا اليوم بصورة

Digitized by Birzeit University Library

دائمـــة . فالحكومة الانكليزية لم تر مندوحة من ان تحتفظ في الوقت الحاضر، بفرقتين من المشاة وسربين من الطيارات واربع فرق من السيارات المصفحة وان تقوي فرقتي البوليس البريطاني والفلسطيني وتضع مشروعا للدفاع عن المستعمرات اليهودية ،كما انها ترغب في ان تتخذ وسائل أخرى كثيرة في هذا الشأن .

واللجنة تؤكد ان سياسة تقوم على الحديد والنـار لن تكون عاقبتها الا الفشل . لان دعائم السلام لا تقوم الا على أسس العدل والانصاف .

اما السياسة المؤسسة على الارهاب ، اذا نجحت يوماً ، فانها لا محالة فاشلة في يوم آخر . ففلسطين بلاد فقيرة . وقد ازدادت فقراً وبؤساً ، منذ الاحتلال البريطاني . وثبت فوق ذلك ان الضريبة التي يدفعها الفلسطيني فادحة جداً ، وان السياسة الصهيونية كانت العامل الاساسى ، في تضخم ميزانية الحكومة ، وان ميزانية البوليس وحدها تبتلع مبلغاً كبيراً من هذه الميزانية . وليس من الانصاف والعدل في شيء ان تلجأ الحكومة الانكليزية ، لاجل تطبيق السياسة الصهيونية وتأسيس الوطن القومي اليهودي ، كما اشارت الى ذلك في الكتاب الابيض ، الى زيادة الطيارات والجند والبوليس ، فتصبح هذه الميزانية اكثر ضخامة واشد بلاء على هذه الأمة التعسة الحظ ، من ذي قبل . وقد اعترفت الحكومة الانكليزية بهذه الحقيقة المرة ، على الكيفية الآتية :

« وقد وقع على كاهل مالية فلسطين عبء ثقيل من جراء الضرورة التي دعت الى زيادة قوات الأمن العام

Digitized by Birzeit University Library

زيادة كبرى. الا ان هذه الزيادة اعتبرت ضرورية في نور الحوادث التي وقعت في خريف سنة ١٩٢٩، وليس في الاستطاعـــة التنبؤ بالزمن الذي يمكن فيه تخفيض النفقات في هذا الباب، بدون خطر. اذ ان ذلك التخفيض يجب ان يتوقف، لدرجة كبرى، على نجاح هذه السياسة الجديدة وعلى تحسين العلاقات المتبادلة بين العرب واليهود، ذلك التحسين الذي تأمل حكومة جلالته أن يكون احدى نتائج تلك السياسة.»

ولكن وعد بلفور الذي يمقته العرب كل المقت لم يفرض على الحكومة الانكليزية تأسيس الوطن القومي اليهودي بالقوة. لان كل ما ورد في هذا الوعد هو كناية عن «ان الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف الى تأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين وان تبذل احسن مجهوداتها في سبيل تسهيل الوصول الى هذه الغاية»، لا سيما أن هذه الحكومة لم تعط هذا الوعد الا بعد ان أكدت أنها «لن تعمل شيئاً في هذا السبيل يكون من شأنه الحاق الضرر بالحقوق المدنية أو الدينية التي للجماعات غير اليهودية في فلسطين»

فاللجنة تؤكد لذلك، انه يوجد، في تذرع الحكومة الانكليزية بالقوة من جهة، وبارهاق العرب بالضرائب الفادحة من جهة أخرى، لتأسيس الوطن القومي اليهودي، مخالفة لوعد بلفور نفسه.

حسنٌ من الحكومة الانكليزية ان تعمل قبل كل شيء

Digitized by Birzeit University Library

على توطيد أركان السلام . لكن الاحسن ان تلزم اليهود ، في سبيل هـــذه الغاية ، ليس فقط « بالتنازل من جهتهم عن التصورات الاستقلالية الانفصالية التي اخذت تنشأ في بعض الدوائر فيما يتعلق بالوطن القومي اليهودي» ، بل بالعـــدول عن كل سياسة تعارض حقوق العرب القومية ، مما يضمن بقاء البلاد المقدسة مركزاً للسلام العام .

المسائل الاقتصادية والاجتماعية

٢٥ تعترف الحكومة الانكليزية ، في الكتاب الابيض الاخير ، بان توطيد النظام في البلاد ، يتوقف على حل مسائل الاراضي والمهاجرة والبطالة بادئ ذي بدء :

« ان المشاكل العملية التي يجـــدر التأمل فيها هنا هي مسائل الاراضي والمهـــاجرة والبطالة على الاجمال . فهذه المسائل الثلاث مرتبطة معاً كل الارتباط ، مع ما لها من وجوه سياسية واقتصادية ، وعلى حلها يتوقف كل تقدم يرتجي فيما يتعلق بتوطيد السلم وشمول الرخاء في فلسطين . »

الاراضي

٢٦ لم يشر الكتاب الابيض الذي وضعتـــه الحكومة الانكليزية في سنة ١٩٢٢ الى معضلة الاراضي بصورة خاصة ، ولكنه

Digitized by Birzeit University Library

تعرض لمسألة المهاجرة بصورة صريحة، وقرر، فيما قرر « ان المهاجرة لا يجوز ان تربو في أية حالة كانت على مقدرة البلاد الاقتصادية. ومن الضروري ضمان عدم صيرورة المهاجرين عالة على اهالي فلسطين كافة وعـــدم حرمان اية فئة من السكان الحاليين من اشغالها. »

ولقد كان من واجب الحكومة الانكليزية، لو كانت عازمة حقاً على تنفيذ هذا المبدأ، ان تفعل حينئذ ما فعلته اليوم حكومة المستر مكدونلد، فتسبر مقدرة البلاد الاقتصادية، وتتأكد كل التأكد فيما اذا كان يوجد في فلسطين اراض زائدة لدى العرب لحشد المزارعين الجدد من مهـــاجري اليهود فيها. فلو كانت فعلت ذلك لتبين لها، من بادئ الامر انه لا يوجد لدى العرب اراض يمكنهم ان يستغنوا عنها لليهود. اذ انهم هم انفسهم كانوا بحاجة الى اراض جديدة. ولقد اظهر التحقيق الذي قام به السر جون هوب سمبسون، ما يلي:

« بينما تحتاج عائلة الفلاح الى ١٣٠ دونماً على الاقل من الاراضي البعل، للقيام بأود معيشتها معيشة لائقة نجد انه لو قسمت جمـــيع الاراضي الزراعية في البلاد — اذا استثنيت الاراضي الـــتي في ايدي اليهود — بين المزارعـــين العرب الحاليين، لاصاب العائلة الواحـــدة ٩٠ دونماً. ولكي يتسنى اعطاء العائلة الواحدة من جميع مزارعي العرب ١٣٠ دونماً، وهذا هو المعدل المتوسط، يحُتاج الى ثمانية ملايين دونم من الاراضي الزراعية (مع ان مساحة الاراضي الزراعية التي للعرب — اذا

Digitized by Birzeit University Library

استثنيت منطقة بئر السبع — تبلغ ٦،٥٤٤،٠٠٠ دونم) . ويظهر انه بين العـــائلات العربية القروية التي يبلغ عددها ٨٦٩٨٠ عائلة ، يوجد ٢٩،٤ في المائة بلا اراضي . »

واذا علمنا ان الاراضي التي تملكها اليهود في فلسطين ، منذ الاحتلال البريطاني ، حتى اليوم ، هي مليون دونم ، ظهر لنا جلياً ، ان استيلاء اليهود على هذه الاراضي كان مضراً بالعرب ومخالفاً للمـــادة ٦ من صك الانتداب . ويجوز للعرب بناء على ذلك ، المطالبة باسترجاعها لهم .

٢٧ ان كل عمل تقوم به حكومة فلسطين فيما يتعلق بتسهيل المهاجرة وحشد اليهود في الاراضي ، بصورة مخالفة للقيـــد المذكور في هذه المادة ، يكون باطلا وغير مشروع

٢٨ إن المادة السادسة من صك الانتداب تحتم على ان تشجيع المهاجرة اليهودية وحشد اليهود في الأراضي ، مقيدان بعدم الحاق الضرر « بحقوق ووضعية » العرب .

ان كلمة « الحقوق » المذكورة في هذه المادة قـــد وردت مطلقة ، ويجب تفسيرها على نور المادة ٢٢ من عهد عصبة الامم ، المثبتة في مقدمة صك الانتداب والتي هي الاساس الرئيسي لهذا الصك .

فقد جاء في هذه المادة ان الامم المنسلخة عن تركيـــا — ومنها فلسطين — قد بلغت درجة من الرقي يمكن معها الاعتراف موقتاً بوجودها كامم مستقلة . لذلك فهـــذه الامم يجب ان تتمتع

Digitized by Birzeit University Library

بالحقوق التي تتمتع بها الامم المستقلة الاخرى .لان كل ما في الامر ان الامم العربية ، وفقاً لاحكام هذه المادة ، تحتاج الى « ارشادات ونصائح ادارية ، الى أن تصبح قادرة على الوقوف وحدها . » فاذا استثنينا هذا القيد ، نرى أن حقوق الامم العربية وحقوق سائر الامم ذات قوة متساوية . وان كلمة « الحقوق » الواردة في المادة السادسة تشمل كل معانيها السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

ويؤيد صحة هذا التفسير المادة الثانية التي جاء فيها ان الحكومة مسؤولة عن وضع البلاد في حالات سياسية وإدارية واقتصادية يمكن معها حماية اهالي فلسطين الدينية والمدنية . فهذه المادة بينت نوع الحقوق التي يجب حمايتها وخصصتها بالامور الدينية والمدنية وألزمت الحكومة بالمحافظة عليها ، في حين ان كلمة « الحقوق » المذكورة في المادة السادسة ، قد وردت مطلقة ، أي شاملة لجميع انواع الحقوق من مدنية ودينية وسياسية واقتصادية وغير ذلك.

ومن جهة اخرى ، فكلمة « الحقوق » الواردة في هذه المادة تتعلق بالعرب باعتبارهم أمة وليس بجميع أهالي فلسطين . لان المادة الثانية اوجبت على الحكومة الانكليزية حماية حقوق جميع الاهالي المدنية والدينية ، بقطع النظر عما يوجد بينهم من فروق في الجنس والمذهب . ولكن المادة السادسة اختصت بالجماعات غير اليهودية . والمقصود من هذه الجماعات هي الجماعات العربية التي اعترفت المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم ، بوجودها كامم مستقلة . فمعنى المادة ، إذنْ ، ان الحكومة الانكليزية محظور عليها ان تقوم بعمل ، عند تسهيلها المهاجرة اليهودية وحشد اليهود في الاراضى ،

Digitized by Birzeit University Library

من شأنه ان يُلحق ضرراً بحقوق ووضعية هذه الجماعات باعتبارها أمة مستقلة .

فلو كان المقصود من كلمة « الحقوق » هـــذه ، هي الحقوق المدنية والدينية فقط ، لما كان هنالك من حاجة لتكرارها مرة أخرى ، في هذه المادة . لا سيما ان هـــذه الكلمة قد وردت في هذه المادة مطلقة في بحث المهـــاجرة اليهودية وحشد اليهود في الاراضي ، مما يدل جلياً على ان المقصود تحديد حرية المهـاجرة وتصرف اليهود في أراضي البلاد ، أو القضاء عليها تماماً ، إذا كانت هـــذه الحرية تعارض حقوق الامة العربية السياسية والاقتصادية. فعلى الحكومة التي حظر عليها ، بمقتضى هذه المادة ، أن تعمل عملا يضر بهذه الحقوق ، أن تدقق في كل مرة يطلب منها الموافقة على قبول مهاجرين جدد لفلسطين ، او شراء ارض عربية فيها ، إذا كان دخول هؤلاء المهاجرين للبلاد أو انتقال هـــذه الاراضي لليهود مضراً بحقوق الامة العربية السياسية أو مهدداً لكيانهـــا الاقتصادي ، ثم تقبل هذا الطلب أو ترده ، حسبما تقتضيه مصلحة الامة العربية .

٢٩ ومما لا يبقي شكا في النفس أن تفسير كلمة « الحقوق » هنا هو كما تقدم ، هي كلمة « وضعية » التي وردت بعدها واتت مفسرة لها .

لان كلمة « وضعية » ، الواردة في المادة السادسة ، لا يمكن أن تعني إلا وضعية العرب القوميـــة والاقتصادية .

Digitized by Birzeit University Library

لانه لا يمكن القول ، كما المعنا إلى ذلك في البند ١٤ من هذا البيان ، ان كلمة « وضعية » تعني هنا « وضعية العرب السياسية » بالنسبة الى وضعية اليهود في المستقبل، وان المقصود من المادة السادسة هو انه مهما بلغ من شأن الوطن القومي اليهودي ، بفضل المهاجرة اليهودية وحشد اليهود في أراضي البلاد — فلا بد من المحافظة على « وضعية العرب السياسية » تجـــاه اليهود ، وبتعبير آخر انه لا يسمح لليهود ، مهما بلغ عددهم وزادت مساحات الاراضي التي يملكونها في فلسطين ، ان يحكموا جماعات العرب او ان يصبحوا ذات وضعية اسمى مما يجب ان يكون لهذه الجماعات .

ان هذا التفسير لا مبرر له ابداً . لان الالتزام المتعلق بوضعية العرب في هذه المـــادة تعنى وضعيتهم في الزمن الحاضر ، وبتعبير آخر ان هذه المادة لم تلزم الحكومة الانكليزية بالمحافظة على وضعية العرب حينما يصبح اليهود اكثرية في البلاد ، بل حتمت عليها ان تحافظ ، عند تسهيلها المهاجرة وحشد اليهود في الاراضى ، على أن يبقى العرب هم الاكثرية واصحاب الاراضى في البلاد . وان لا تعمل عملا ما في فلسطين يمكن ان ينتج عنه ضرر لتلك الوضعية .

٣٠ وكذلك ، ليس من الممكن القول ايضاً ان المقصود من كلمة « الوضعية » هذه هي « الوضعية الاقتصادية » فقط ، وان المقصود من المادة السادسة هو :

١— ان لا تصبح وضعية العرب الاقتصادية ، بسبب المهاجرة وحشد اليهود في الاراضى ، اسوأ مما كانت عليه في زمن

Digitized by Birzeit University Library

الحكم العثماني.

٢ــ او ان لا تصبح وضعية العرب الاقتصادية، لنفس هذا السبب، اسوأ من الحالة التي تكون لهم، لو لم توجد مسألة الوطن القومي اليهودي في فلسطين.

لان كلمة «وضعية» الواردة في هذه المادة تتعلق بالعرب باعتبارهم امة لا باعتبارهم افراداً، والمادة السادسة يجب ان تفسر، بناء على ذلك، كما يلي:

١ــ الحكومة الانكليزية محظور عليها ان تسمح لليهود باشتراء اراض من العرب، اذا كانت الاراضي الباقية لديهم لا تزيد عن احتياجاتهم، وكان الاستيلاء على قسم منها مضراً بوضعيتهم باعتبارهم امة.

٢ــ الحكومة الانكليزية محظور عليها ان تسمح لمهاجر يهودي بالدخول لفلسطين، اذا كان في البلاد عمال من العرب عاطلون، وكانت المهاجرة اليهودية مضرة بوضعيتهم على الاجمال.

٣١ يظهر من جميع ما سبق ان كلمتي «الحقوق والوضعية» الواردتين في المادة السادسة، تتعلقان كلتاهما بالامة العربية، وان الكلمة الثانية إنما الحقت بالكلمة الاولى، لتقويتها وتفسيرها. لان الجماعة التي ليس لها وضعية لا تقدر ان تتمتع بالحقوق التي تتمتع بها الامم المستقلة.

Digitized by Birzeit University Library

وغير خفي انه لا يمكن أن يكون لامة وضعية ، في هذا العالم ، إلا إذا كانت تملك أراضي كافية لاحتياجاتها . وهذا هو الشرط الاول لكل أمة تطمح للاستقلال السياسي والاقتصادي . لذلك لا يقدر الفرد الذي ينتمي الى اية امة كانت أن يتصرف بالاراضي التي يملكها مستقلا بصورة تضر « بحقوق ووضعية » أمته . ولا يمكن القول هنا بان لكل شخص أن يتصرف باموالـه كيف شاء ، وان لا سبيل لتدخل احد في حريته الشخصية . لانه من واجب كل حكومة تقييد حرية الفرد الشخصية بالمصلحة العامة ، وان كل حكومة تفرط بهذه المصلحة ، تعتبر خائنة ، وعلى كل فرد من افراد الامة حينئذ مطالبتها بالقيام بواجبها ، لان تفريطها بهـــذا الواجب يعد خيانة لاقدس واجباتها الاساسية .

٣٢ على انه لو قلنا جدلا ان كلمة « وضعية » تعني فقط وضعية العرب الاقتصادية وان المقصود من المادة السادسة هو ان لا تصبح وضعية العرب اسوأ من الوضعية التي كانت لهم قبـــل الاحتلال البريطاني ، بسبب إنشاء الوطن القومي اليهودي ، لامكننا ان نقول جزما ان احكام هذه المادة المفسرة على هذا الوجه لم تراع أيضاً في العشر السنوات السالفة وذلك للاسباب الآتية :

آ — ان الاراضي التي استولت عليها الجمعيات اليهودية باسم الستة عشر مليون يهودي المنتشرين في اقطار العالم ، قد خرجت ، بهذه الصورة ، ابدياً من ايدي العرب ولم يعد لهم أن يأملوا اية فائدة منها في المستقبل ، واصبحت

Digitized by Birzeit University Library

كانها ليست من اراضي البلاد .

ب — ما كان يعرف العرب البطالة ، قبل الاحتلال البريطاني . ولكن العاطلين منهم اصبحوا بفعل ، المهاجرة اليهودية وسياسة إنشاء الوطن القومي اليهودي ، يعدون بعشرات الآلاف .

ج — من المسلم به ان فلسطين لم تكن من البلاد الغنية ، قبل الاحتلال البريطاني . ولكن اهالي هذه البلاد الفقيرة لم يكونوا ليعرفوا الازمات الاقتصادية ، قبل المهاجرة اليهودية وحشد اليهود في اراضي البلاد .

د — لم يعهد التاريخ ، قبل تصريح وعد بلفور ، ان احداً من المزارعين العرب ، طرد من مزرعته ، بسبب انتقال ارض الى آخر . ولقد رأى الفلسطينيون بعد هذا الوعد، عشرات الآلاف من ابناء جنسهم يطردون من الاراضي التي سكنوا فيها هم وآباؤهم من قبلهم ، ويحرمون بهذه الصورة ، من اكتساب قوتهم الضروري ، بدون رحمة او شفقة .

والفلسطينيون كلهم يشاهدون حتى هذه الساعة ما يحل بعرب وادي الحوارث من الذل والاهانة والبؤس ، بسبب استيلاء اليهود على الاراضى التي اعتادوا زرعها منذ القديم .

Digitized by Birzeit University Library

ولقد شوهدت نساؤهن يلدن في البرية ، حيث لا يجـــدن لاطفالهن سوى اشواك الطبيعة لباســـاً والارض الباردة مضاجع . ولو لا ان قامت السيدات العربيات اخيراً — حفظهن الله — بالباسهم لمـــاتوا جميعاً .

ليس من سفسطة اعظم من السفسطة القائلة ان العرب نالوا خيراً من المهاجرة اليهودية ومن حشد اليهود في اراضي البلاد .

هـ — ان حشد اليهود في الاراضى من شأنه ان يفقر المدن المجاورة لها . لان اكثر مدن فلسطين تعتمد في تجارتها على اهالي القرى المجاورة .

فحينما يستولي اليهود على ارض ، يطردون اهالي القرى الذين يسكنون فيها ، وهذا يؤول الى قطع العلاقات التجارية بين المدن المجاورة وهذه القرى . لان اليهود الذين يحلون محل العرب في هذه الاراضي يحظر عليهم الاتجار مع هذه المدن ، حيث تهيء لهم بعض الشركات اليهودية جميع ما يلزم لمعيشتهم واشغالهم . وان مدينة الناصرة التاريخية هي اظهر مثال لذلك.

٣٣ تصر الوكالة اليهودية على القول انهـــا لا ترغب في اتباع سياسة تلحق اي ضرر بالعرب وبانها تسعى الى ان « يعيش اليهود والعرب معاً على أسس الاتفاق التام والاحترام المتبادل .»

Digitized by Birzeit University Library

والحق ، ان الوكالة اليهودية لا تفتأ تعمل على توسيع هوة الخلاف بين الفريقين . فلقد قضت على حياة الآلاف من المزارعين العرب الذين اخرجتهم من أراضيهم لاجل إسكان مهاجري اليهود في محلهم . وان كل فلسطيني لا يزال يشاهد كيف يموت الانسان في فلسطين ، برداً وجوعا . فها هم عرب وادي الحوارث الذين أخرجهم اليهود من اراضيهم بقوة البوليس عراة جياع ، يفتك بهم القر ويقتلهم الجوع .

ان اللجنة ترى التوفيق بين تصريحات تلك الوكالة وهذه الأعمال الجائرة مستحيلا .

٣٤ ولا يحسبن أحد محاولة اللجنة لاثبات ان الحكومة الانكليزية قد هضمت حقوق العرب المعترف بها حتى بمقتضى صك الانتداب ، قبولا منها لهذا الصك .

ان هذه الحكومة كانت قطعت للعرب عهوداً في سنة ١٩١٥ (معاهدة الملك حسين — مكماهون) وان اللجنة التنفيذية لن تعدل عن المطالبة بهذه الحقوق .

فاذا دققت اللجنة أو ناقشت ، في هذا البيان ، مواد صك الانتداب ، فانما تفعل ذلك ، لتبرهن على ان الحكومة الانكليزية لم تخرق العهود المشار اليها فقط ، بل لتثبت ايضاً انها لم تنفذ الى الآن من مواد صك الانتداب ، إلا القسم المتعلق بتأسيس الوطن القومي اليهودي في فلسطين .

مكتبة جامعة بيرزيت الرئيسية

Digitized by Birzeit University Library

٣٥ ان الاراضي الزراعية التي استولى عليها اليهود، منذ الاحتلال البريطاني، على وجه مخالف للمادة ٦ من صك الانتداب، هي اخصب اراضي فلسطين على الاطلاق. وتؤكد اللجنة ان اليهود، لم يستولوا على هذه الاراضي الزراعية الخصبة، لأغراض اقتصادية ولكن لاعتبارات سياسية محضة. ومن الامور الثابتة ان اليهود لم يزرعوا من هذه الاراضي الا نحو ثلاثين في المائة.

فاليهود لم يضروا العرب بحرمانهم من زراعة هذه الاراضي الخصبة فقط، بل سببوا ايضاً، بعجزهم عن زراعة القسم الاكبر من اراضيهم، انتشار الفأر في الاراضي العربية المجاورة لها مما زاد في ارتباك الحالة الاقتصادية وبؤس الفلاح العربي.

اما ما قيل عن « النشاط والنجاح الفائقين » اللذين تما في ميدان استعمار اليهود للاراضي في فاسطين، فاللجنة تؤكد ان هذا القول لا ينطبق بصورة صحيحة الا على ما قام به عدد قليل جداً من اليهود في هذا المضمار. اما القسم الاكبر من مزارعي اليهود في السهول فهؤلاء لم يقدروا حتى الآن على اعالة انفسهم مع ما يبذلونه من جهود شخصية في هذا السبيل، وانهم ما زالوا في احتياج الى الاعانات الخارجية ليتمكنوا من القيام باود معيشتهم الضرورية.

ان الاراضي الزراعية التي كانت لا تفي بحاجات العرب تماماً، في وقت الاحتلال البريطاني، لا سيما بعد فصل هذه البلاد عن اختيها سورية والعراق، اصبحت تضيق اليوم جداً باهلها، بسبب ازدياد مواليدهم من جهة وتسلط اليهود على قسم مهم من

Digitized by Birzeit University Library

منابع الثروة عندهم من جهة اخرى . ولقد زادت الحالة اليوم سوأ ، لهبوط اسعار الحبوب هبوطاً فاحشاً في السنين الاخيرة بسبب عدم حماية الحكومة لحاصلات البلاد ، فالفلاح الذي كان يدفع ٦٠ في المـــائة من غلاته للحكومة كعشر وويركو اصبح اليوم يدفع مائة في المائة دون ان يفي بهذه الضريبة . واللجنة تؤكد ان الفلاح العربي عاد لا يستطيع الوقوف على رجليه واصبح في حالة مخيفة خطرة .

٣٦ كان على حكومة فلسطين ان تعنى العناية كلها بهـــذا الفلاح البائس ، فتسعى لحمايته من مزاحمة الاجنبي وتخفف الضرائب التي ينوء بعبئها الثقيل ، وتقطعه ما لديها من الاراضي ولكنها اهملت كل ذلك واعطت الى الجمعيات اليهودية ، قسما من اراضيها . فلقـــد استولت شركة « البيكا » على ارض الكبارة — عتليت وبرة قيسارية التي كانت تركتها الحكومة التركية الى عرب البرة وعرب الضمايرة وغيرهم .

٢٧ اضاع العرب ، منذ الاحتلال البريطاني ، كما قلنا ، اكثر اراضيهم السهلية التي هي اخصب اراضي فلسطين .

وهذه السهول ، كما قسمها السر جون هوب سمبسون ، تنقسم الى خمسة اقسام :

١ — السواحل التي تمتد من جنوب رفح الى شمالي حيفا .

٢ — مرج بني عامر .

Digitized by Birzeit University Library

٣ — سهل عكا .

٤ — سهل الحولة .

٥ — سهل الاردن .

السواحل

٣٨ ورد في الشهادات التي أديت امام لجنة شو و ثبت من التحقيق الذي قام به المستر فولكاني ، المهندس الزراعي اليهودي ، وهو لا يتهم طبعاً بمحاباته للعرب : ان القسم من هذه السواحل الصالح لزراعة البرتقال ، وهي اغنى اراضي فلسطين قاطبة ، يتراوح بين ٢٢٠٠٠٠ ٢٥٠٠٠٠ دونم وان اليهود استولوا على ما يزيد عن ٢٠٠ الف دونم من هذه الاراضي حتى الآن وفضلا عن ذلك فان القسم الاكبر منها تملكه صندوق المال الوطني اليهودي باسم جميع يهود العالم واصبح العربي لا يأمل ان يستفيد منها يوماً ما لا بالايجار ولا بالشراء . ان العرب كانوا يملكون قبل الاحتلال البريطاني جميع هذه الاراضي وكانوا يزرعونها كلهـــا برتقالا وبطيخاً . ولكن زراعة البطيخ اصبحت نادرة بسبب ضياع القسم الاوفر من هذه الاراضي .

مرج بني عامر وسهل عكا

٣٩ استولى اليهود على معظم مرج بني عامر وعلى السهل الواقع بين حيفا وعكا في سنة ١٩٢٥ . ويجدر بالذكر ان السهل الثاني

Digitized by Birzeit University Library

الذي هو اصغر مساحة من سهل مرج بني عامر هو وحده اكبر من كل السهول الباقية للعرب .

كان العرب يزرعون هذين السهلين سمسما وذرة في موسم الصيف ، وهذان النوعان من الزراعة يأتيان رأساً بعد زراعة البرتقال والبطيخ من حيث القيمة والفائدة . فالعرب قد خسروا هذا النوع من الزراعة بسبب فقدهم هذه السهول. واصبح الفلاح العربي مهدداً بقضاء الموسم الصيفي بلا عمل .

٤٠ لا بد للجنة هنا من ان تشكر السر جون هوب سمبسون الذي كذب بصورة قاطعة ادعاء الصهيونيين ومنهم السر هربرت صموئيل بان اليهود قد جعلوا هذا السهل جنة عدن بعد ان كان خراباً . فلقد ثبت من الشهادات الواردة امام لجنة شو ومن التحقيق الذي قام به السر جون هوب سمبسون ان العرب كانوا يزرعون هذا السهل بصورة اوفى من اليهود .

الحولة

٤١ تتصرف بهذا الحقل الخصيب ، شركة سورية ، بمقتضى الامتياز الذي كان قد منح لها في زمن الحكم التركي . واللجنة توافق على اقتراح السر جون هوب سمبسون القائل بتملك هذا السهل من قبل الحكومة على ان يقطع بعد ذلك للفلاح العربي .

٤٢ ورد في المادة السادسة من صك الانتداب ، ضرورة

Digitized by Birzeit University Library

تشجيع حشد اليهود في الأراضى ، بما فيها أراضي الحكومة . ويظهر ان واضع هذا الصك كان يظن أن الحكومة التركية تملك مساحات شاسعة من الأراضي ، خالية من السكان ، وانه من الممكن منحها للجمعية اليهودية ليستعمرها مهاجرو اليهود .

ان تلك الاراضي التي قيل انها ملك الحكومة هي ، في الحقيقة ، كناية عن أراض يملكها المتصرفون الحاليون منذ القديم ، وقد سجلت باسم الحكومة بفضل الأنظمة الاستبدادية التي كانت تسن في العهد التركي وبرغبة السلطان عبد الحميد في تملك أراضٍ في البلاد المقدسة . وان الحكومة التركية التي كانت تعلم حقيقة الأمر لم تحاول مرة واحدة اخراج أحد أولئك المتصرفين من تلك الاراضي . وعلى فرض ان الحكومة التركية تملكت الاراضي المذكورة بمسوغ مشروع ، فليس من شريعة سماوية أو موضوعة تجوز ان يهب اجنبي ملك غيره لاجنبي آخر وان يخرج منها اصحابها الشرعيين .

ويظهر أن السر هربرت صموئيل الذي لا يتهم بمحاباته للعرب ، قد ادرك هذه الحقيقة فاعترف بها في تقريره الرسمي عن إدارة فلسطين لسني ٢٩٢٠ — ١٩٢٥ ، حيث قال :

« جاء في المادة السادسة من صك الانتداب لفلسطين ان على الحكومة ، مع ضمان عدم إلحاق الضرر بحقوق ووضعية الجماعات الاخرى ، ان تسهل المهاجرة اليهودية في احوال وشروط مناسبة وتشجع حشد اليهود في الاراضي ، ومن جملتها أراضي

Digitized by Birzeit University Library

الحكومة وأراضي الموات غير المطلوبة للشاريع العامة ، الا انه لم يكن من المستطاع تنفيذ القسم الاخير من هذه المادة ، لان أغلب أراضى الحكومة يتصرف بها العرب ولا يمكن انتقالها الى غيرهم بدون الحاق الضرر بهم وبدون مس هذه المادة التي وضعت للمحافظة على حقوقهم . ومعظم الاراضي الاخرى اما صخرية او لا ماء فيها . وكل محاولة لاسكان اليهود فيها تكون مجلبة للكوارث .» وقد اعترف في مكان آخر بان « اراضي بيسان وان كانت انتقلت ملكيتها بمقتضى القانون العثماني الى الحكومة قد كان للزراع العرب حق معنوي قوي ، لاستمرارهم على التصرف بها ، مما اضطر الحكومة الى الاعتراف بهذا الحق . »

فاراضي الحولة ، هي كاراضي بيسان ، يزرعها العرب من قديم ولهم فيها حقوق معنوية قوية . وليس هنالك ما يسوغ ، باي وجه كان ، اخراجهم منها ، لاجل اسكان مهاجري بولونية وروسية وغيرهم فيها .

أما أراضي الموات المذكورة في المادة السادسة المشار اليها ، فهذه كناية عن أراضي حجرية أو جبلية لا يملكها أحد ، وان قانون الاراضي العثماني الصادر في سنة ١٢٧٤ بحث فيها لوجود أراض من نوعها في المملكة العثمانية .

إن المادة ١٠٣ من هذا القانون لا تعد أرضاً مواتاً ، إلا إذا اجتمعت فيها الاوصاف الآتية :

١ــ أن تكون بعيدة عن أقاصي العمران لحدٍ لا يسمع منه

Digitized by Birzeit University Library

صوت الشخص الجهوري .

٢— أن تكون غامرة كالصخر أو الوعر أو ما شابه ذلك .

٣— أن لا تكون ملكا لاحد .

٤— ان لا تكون مخصصة لمنفعة بعض المدن والقرى .

فيكاد يستحيل وجود أراض في فلسطين تتوفر فيها هذه الاوصاف .

ذلك لان هذه البلاد مقسمة الى قرى تحد بعضها بعضاً دون أن يكون هنالك فاصل ما بين حدود قرية وأخرى ، وان جميع قرى فلسطين يملكها أهلها ، بما فيها من جبل ووعر . فالحكومة العثمانية التي كانت تعرف هذه الحقائق ، ألزمت مأموري الاراضى باعطاء وثائق رسمية — سندات طابو — لاصحاب الاراضي ، لتقوم دليلا على ملكيتهم لها . وقد طاف هؤلاء المأمورون البلاد منذ خمسين سنة وقيدوا قسما من الاراضي في سجلاتهم واعطوا اصحابها « سندات طابو » حسب إشارة الخبيرين باحوال القرى . غير ان قسما كبيراً من الاراضى بقي بدون تسجيل .

غير ان ذلك ما كان ليضر أحداً ، لان الحكومة العثمانية لم تحاول مرة أن تحظر على أحد أن يتصرف في أراضيه ، بحجة عدم حصوله على « سند طابو » يشعر بملكيته لهذه الاراضى . وفضلا عن ذلك ، فلقد كانت تشجع الاهالي على زرع الاراضي التي لا مالك لها وتمنحها لهم مجاناً أو لقاء دفع مبلغ جزئي من المال . وقد

Digitized by Birzeit University Library

دامت الحال على هذا المنوال إلى أن تأسست حكومة السر هربرت صموئيل . فهذه الحكومة التي كانت مسؤولة عن « إيجاد نظام للاراضي يلائم احتياجات الاهالي » ، وفقاً للمادة ١١ من صك الانتداب ، قد سلبت ، بقوانين وضعتها لغايات سياسية ، ما كان للاهالي من حقوق زراعية ، في عهد الحكم العثماني . فالسر هربرت صموئيل لم يضع « هذا الخمر الجديد في زق جديد . » كما أشار الى ذلك في تقريره الرسمي عن سياسة فلسطين في سني ١٩٢٠ — ١٩٢٥ ، ولكنه أراق ما كان في زقنا القديم من خمر عتيق جيد ، دون ان يعوض البلاد بما هو أطيب منه !! .

ان المادة ١٠٣ من قانون الاراضى العثماني تخول كل انسان زراعة أية ارض موات ، وتلزم مأمور الاراضى بتسجيلها له مجاناً ، اذا هو زرعها باذن منه أو بمقابل مبلغ قليل من المال ، اذا زرعها بدون إذن .

في سنة ١٩٢١ أصدر السر هربرت صموئيل أمراً بالغاء هذه المادة ، وحظر على أي كان زرع ارض غامرة وعرض المخالف للحاكمة والعقاب .

ولم تكتف الحكومة بهذا ، اذ انها حاولت الاستيلاء على الاراضى غير المسجلة في دوائرها والاراضي المتروكة منذ القديم لمنفعة أهالي القرى ، كما انها استولت حتى الآن على مليون ونصف مليون دونم ونيف من الاراضى لتجعلها أحراجاً . وقد سجلت نصف هذه الاراضي باسمها وانها تحاول الآن

Digitized by Birzeit University Library

تسجيل الباقي .

ان إدارة فلسطين لم تكن لتجهل ان جميع أصحاب الاراضى في فلسطين لم يسجلوا ، في زمن الحكم العثماني ، أراضيهم كلها . فلقد كان الكثيرون منهم يكتفون بزراعة اراضيهم ويعدون تصرفهم القديم فيها عنواناً ثابتاً لملكيتهم . فلقد خسر بعض هؤلاء أراضيهم واصبح الباقون مهددين بالالتحاق بطبقة المزارعين العاطلين الذين لا ارض لهم .

ان اللجنة لا تنسب هذا الظلم الفادح الذي ابتلي به العرب ، الى سياسة الحكومة الانكليزية بصورة مباشرة ، ولكنها لا تقدر من جهة اخرى الا ان تعدها مسؤولة عن كل ما اصاب البلاد من بلاء في هذا الشأن . فانها هي التي اناطت مراقبة الاراضي في فلسطين بصهيونيين ، يسيطرون على دوائر الاراضي يسيرونها حسب رغائب الصهيونيين . ولهؤلاء الصهيونيين محام من جنسهم يتعاونون معه على حل المسائل القانونية العويصة . وهذا المحامي هو النائب العام لحكومة فلسطين .

ان اللجنة التنفيذية كانت قد احتجت في حينه على هذه الانظمة وهذه الاعمال ، لا سيما على إناطة مراقبة ألاراضى بصهيونيين يصرفون همتهم وغيرتهم في سبيل استيلاء اليهود على أراضى البلاد .

ولا يسع اللجنة الا ان تكرر بهذه المناسبة احتجاجها

Digitized by Birzeit University Library

الشديد على نظام الاراضى الحاضر وتولية الصهيونيين لتنفيذه وتصر اللجنة على طلب تغيير هذه السياسة تغييراً اساسياً ، لا سيما وقد اثبت تقرير السر جون هوب سمبسون انه يوجد بين العائلات القروية العربية ، التي يبلغ عددها ٨٦٩٨٠ عائلة نحو ٢٩،٤ في المائة بلا ارض وان الاراضى الزراعية الباقية للعرب غـــير كافية لاحتياجاتهم وان مواليد الامة العربية تزداد كثيراً ، في كل سنة ، عن عدد الوفيات فيها .

٤٣ ومما هو جدير بالذكر تكذيب الحكومة الانجليزية في الكتاب الابيض الاخير ، لتبجحهم وقولهم إن الاستعمار الصهيوني كان مفيداً للجميع في فلسطين . فلقد اشارت في هذا الكتاب الى هذا الأمر المهم ، بلباقة :

« . . . لكنه من الضروري عند البحث في هذا القسم من المعضلة ، (تأثير استعمار اليهود في السكان العرب) ان يميز بين الاستعمار الذي تقوم به جمعية الاستعمار اليهودي في فلسطين (المعروفة عموماً بالبيكا) وبين الاستعمار الواقع تحت إشراف الجمعية الصهيونية . . . »

فاذا ما نظرنا الى السياسة الماضية التي اتبعتها جمعيـــة (البيكا) نرى ان العرب لم يتضرروا كثيراً من انشاء المستعمرات اليهودية . وقد كانت العلاقات حسنة فيما مضى بين اهالي المستعمرات وجيرانهم العرب .

Digitized by Birzeit University Library

اما المحاولات التي قامت لاثبات الادعاء القائل بان الاستعمار الصهيوني لم يلحق مزارعي الاراضي التي تملكها اليهود بالطبقة التي لا ارض لها، فقد كذبها التحقيق الذي قام به اخيراً السر جون هوب سمبسون.

واذا علم ان جمعية « البيكا » أسست في العهد العثماني، وان الاراضي التي تملكتها في البلاد قليلة، ظهر جلياً ان القول بان الاستعمار الصهيوني كان مفيداً لجميع اهالي فلسطين، هو افتراء محض. فالعرب لم يستفيدوا من الاستعمار الصهيوني شيئاً قط، بل خسروا كل فائدة من اية اراض استولى عليها صندوق رأس المال المشار اليه.

٤٤ وفضلا عن ذلك فقد حرم اليهود العرب من حقوق المزارعة التي خولهم اياها القانون، دون ان تحاول ادارة فلسطين مرة واحدة المحافظة على حقوقهم هذه. ومن ذلك ان اليهود استولوا في سنة ١٩٢٥ على مرج بني عامر الذي كان يعيش فيه ١،٢٧٠ مزارعاً عربياً وقد كان على اليهود، أن يقطعوا لكل مزارع فيه ارضاً كافية لمعيشته، وفقاً لقانون حماية المزارعين لسنة ١٩٢١. ولكن اليهود لم يبالوا بذلك، فطردوا من استطاعوا طرده من مزارعي العرب في هذه الاراضي، وخدعوا البعض باعطائهم مبالغ زهيدة لا تفي بحاجاتهم، وقد لقنوهم درساً بقتل احدهم لاصراره على البقاء في الاراضي التي اعتاد هو وآباؤه زرعها منذ القديم. وكذلك كانت الحالة في اراضي وادي الحوارث التي استولى عليها اليهود في سنة

Digitized by Birzeit University Library

١٩٢٩ حيث اخرجوا منهـــا المزارعين العرب الذين يعدون بالني شخص والذين كانوا يزرعون هذه الاراضي ، هم وآباؤهم من قبل . غير ان ما حل بهؤلاء العرب كان اشد وافظع مما حل باخوانهم في مرج بني عامر . اذ ان مزارعي وادي الحوارث لم يخرجوا من اراضيهم الا بعد ان بطش بهم البوليس واســـال دماء بعضهم ولا يزال الكثيرون منهم هائمين في البراري والقفار بدون ملجأ ولا قوت .

٤٥ فهنا تؤيد اللجنة التنفيذية قول الحكومة الانكليزية انه لا يوجد اليوم في فلسطين اية ارض ميسورة لحشد مزارعي اليهود واللجنة مع ترحيبها بالمشاريع التي عزمت الحكومة على القيام بهـــا لتحسين الزراعة فانها تعتقد ان هذه المشاريع لا تهيء لليهود اراضي اضافية يمكن للعرب الاستغناء عنهـا . فلقد ثبت فناً ان العرب لا يملكون اراضي زراعية كافية للقيام بأود معيشتهم وانهم في حاجة الى ما يقرب من مليوني دونم زيادة عما يملكونه الآن ، وانه يوجد بين العائلات القروية ٢٩،٤ في المائة بلا ارض .

وان احتيـــاج العرب الى الارض سوف يزيد كثيراً عن هذا المقدار في السنين الآتية ، من جراء زيادة المواليد على الوفيات في هذه البلاد .

فوالحالة هذه لا يكفي ، ملاحظة احتياج العرب الحاليين

Digitized by Birzeit University Library

الى الاراضي الزراعية فقط، بل يجب التفكير في مصلحة الاجيال الآتية ايضاً.

واذا لوحظت هـــذه المسألة، أمكننا ان نقول فوراً إن اساليب الزراعـــة الجديدة المنوي انتهاجها لتحسين الاراضي حسب تواصي السر جون هوب سمبسون، يجب السير عليها لمصلحة سكان العرب الحاليين والآتين معاً. لان المهم هنا ليس المحافظة على حقوق سكان العرب الحاليين في فلسطين فرداً فرداً، ولـكن المحافظة على حقوق العرب بصفتهم أمة. ولا يلاحظ في حياة الامة مصلحتها في قرن معين، ولـكن في كل القرون.

فعلى نور الحقائق الآنفة الذكر يجب تفسير العبارات الآتية التي وردت في الـكتاب الابيض وهي:

«إن وجود أراضٍ زائدة لليهود يتوقف على ما يتم من التقدم في زيادة انتاج الاراضي العامرة.»

«... فباتباع مثل هذه السياسة (التحسين الزراعي) فقط يستطاع حشد مزارعين اخرين من اليهود في الاراضي على وجـــه موافق للاحكام المثبتة في المادة السادسة من صك الانتداب. ومثل هذه النتيجة لا تحصل الاّ باعمـــال تستغرق سنوات عديدة. ولذا فمن حسن حظ الجمعيات اليهودية ان تكون مالـكة الآن أراضي واسعة احتياطية لم تسكن ولم تعمر بعد. وعلى ذلك يمكن استمرار اليهود على عملهم بدون انقطاع ريثما توضع تدابير عمومية اخرى لتحسين الزراعة يستطيع العرب واليهود

Digitized by Birzeit University Library

الاستفادة منها . »

٤٥ والنتيجة الطبيعية التي يستطاع استخراجها من هذه المقدمات هي منع انتقال الاراضي الزراعية من العرب لغير العرب .

ولكن اللجنة تأسف ان ترى الحكومة الانكليزية قد ابتعدت عن القول بهذه النتيجة واتبعت طريقاً ، لحل معضلة الاراضي ، لا تلائم تلك المقدمات . فهي بدلا من ان تقرر حالا منع انتقال الأراضي الزراعية من العرب لغيرهم ، اناطت مراقبة التصرف بالاراضي بحكومة فلسطين وخولتها القيام بهذه المراقبة ، وفقاً للمصلحة التي يرجع اليها امر تقديرها . وهذا ما ورد في الكتاب الابيض .

« . . . ومع ذلك فمن الواجب بحكم الضرورة ، ان تناط مراقبة التصرف في الاراضي بالسلطة القائمة بهذا التحسين فلا يسمح به الا متى كان ذلك الانتقال لا يعارض خطط تلك السلطة واذا نظرنا الى مسؤوليات الدولة الانكليزية ظهر ان هذه السلطة يجب ان تكون ادارة فلسطين . ومن هذا النص يستخرج النتيجتان الآتيتان :

(١) يستطيع اليهود الاستيلاء على أراضٍ زراعية جديدة ، بشرط الحصول على موافقة المندوب السامي لفلسطين .

(٢) لا يسمح بانتقال الاراضي بين العربي واخيه العربي الا باذن المندوب السامي .

Digitized by Birzeit University Library

فهاتان النتيجتان لا توافقان المادة ٦ من صك الانتداب. لان هذه المادة تجعل الحكومة مسؤولة عن حقوق العرب ووضعيتهم تجاه خطر الاستعمار اليهودي. كان على الحكومة الانكليزية، اذن، ان تقرر حالا، وفقاً لهذه المادة، منع انتقال اية ارضٍ من العرب لليهود وليس في هذه المادة من شيءٍ يقيد حرية تصرف العرب فيما بينهم بالاراضي باي قيد كان، كما انه لا خطر على حقوق العرب ووضعيتهم من بقاء هذه الحرية.

فقد نصت المادة السادسة المذكورة على صون اراضي العرب إزاء اليهود. لأن المقصود من ذلك، المحافظة على كيان الامة العربية. فابقاء حرية التصرف بهذه الاراضي فيما بين العرب لا يؤثر في هذا الكيان.

ويلوح للجنة ان عدم تقرير هذا المبدأ حالا يكون سبباً لايجاد قلاقل جديدة. لان الصهيونيين لن يتركوا حيلة للضغط على المندوب السامي للحصول على ما يلائم غاياتهم الاستعمارية في الاراضي الزراعية. فتعليق انتقال الاراضي الزراعية لليهود على موافقة المندوب السامي ليس من شأنه، على هذه الصورة، ان يزيل مخاوف العرب.

ان حكومة فلسطين السابقة لم تنفذ المبادئ التي قررها الكتاب الابيض الصادر في سنة ١٩٢٢ لمصلحة العرب، ولا يوجد اي ضمان لهؤلاء بان حكومات فلسطين اللاحقة سوف تنفذ المبادئ

Digitized by Birzeit University Library

التي قررها لصالحهم الكتاب الابيض الاخير .

وليس من الممكن تفسير موقف الحكومة الانكليزية هذا الا بما يشاع عن ضعفها تجاه الضغط اليهودي الشديد . ولكن ضعفاً مثل هذا لن يكون مثالا حسناً للفلسطينيين .

فاللجنة لذلك تلح باصرار على ان يقرر حالا مبدأ منع انتقال الأراضي من العرب لغيرهم .

* * *

وقد بقيت هنا مسألة لم يشر اليها الكتاب الابيض وهي مسألة الديون في فلسطين .

فمسألة الديون التي هي معقدة في ذاتها قد اصبحت مخيفة وخطرة في الزمن الحاضر . وليس من ينكر ان للسياسة الصهيونية علاقة كبيرة فيها . لأن مزارعي العرب الذين اصبحوا عاجزين عن القيام بأود معيشتهم من جراء الضرائب الفادحة التي يدفعونها للحكومة ، اضطروا الى الالتجاء ، بحكم الضرورة ، الى المرابين الذين يقرضونهم المال بفوائد فاحشة جـــداً وقد اضطر بعضهم الى بيع اراضيهم وفاء لديونهم المذكورة .

ويرزح القسم الغالب من مزارعي العرب اليوم تحت عبء هذه الديون التي لا يستطيعون تسديدها ، فاذا كانت الحكومة راغبة حقاً في تحسين حالة الفلاح ، فيتحتم عليها حل معضلة الديون قبل كل شيء .

واللجنة تقترح ان تعين الحكومة لجنة خاصة لتصفية هذه الديون على وجه يلائم مصلحة الفلاح العربي .

مكتبة جامعة بيرزيت الرئيسية

Digitized by Birzeit University Library

المهاجرة

٤٦ جاء في الكتاب الابيض ان الحكومة الانكليزية بحثت اخيراً في النظام الذي تتبعه حكومة فلسطين في مراقبة المهاجرة اليهوديةودققت في هذه المسألة من جميع وجوهها ، وانها وقفت فيشهر ايار الماضيالاذن الذي منحته حكومةفلسطين للجنةالتنفيذيةالصهيونية بادخال عدد من المهاجرين اليهود للبلاد ، وذلك ريثما تظهر نتيجة التحقيق الذي يقوم به السر جون هوب سمبسون في مسائل الاراضي والمهاجرة والبطالة في فلسطين . فالحكومة الانكليزية توصلت بنتيجة البحث والتدقيق المذكورين الى الامور الثلاثة الآتية :

١— ان النظام الذي اتبعته حكومة فلسطين في السنين الماضية لا يوافق ابداً الخطة السياسية التي اعلنتها الحكومة الانكليزية في الكتاب الابيض الصادر في سنة ١٩٢٢.

٢— ان السياسة التي قررها اليهود في مؤتمر زوريخ لم تراع فيها احكام صك الانتداب .

٣— ان القرار الذي اصدرته في شهر أيار الماضي بشأن وقف الاذن بالهجرة اليهودية كان في محله .

٤٧ ولكن ما هي الوسائل التي ترغب الحكومة الانكليزية في التذرع بها لاتقاء الاخطار التي تنشأ حتما من سياسة المهاجرة المتبعة في فلسطين والتي ظهر الآن خطلها وفسادها .

Digitized by Birzeit University Library

لم تبين لنا الحكومة الانكليزية بوضوح هذه الوسائل وان كل ما صرحت به في الكتاب الابيض هو انها عزمت على جعل حكومة فلسطين السلطة لفصل كل الامور السياسية المتعلقة بالمهاجرة .

فاللجنة التنفيذية العربية تعلم ان حكومة فلسطين كانت دائماً هي السلطة الحقيقية التي تفصل بهذه السياسة . والحق ، ان المهاجرين اليهود الذين يؤمون فلسطين هم على ثلاثة اصناف : الصنف الاول هو المهاجر ذو الوسائل المستقلة ؛ والثاني هو المهاجر الذي يستند في معيشته الى احد المقيمين في فلسطين ؛ والثالث هو المهاجر العامل . والمهاجرون من هذه الاصناف الثلاثة انما يدخلون تحت إشراف حكومة فلسطين وبأذن منها ، على الوجه الآتي : وهو ان مهاجري الصنفين الاولين يبرهنون رأساً لدائرة المهاجرة على انهم حائزون على الاوصاف المطلوبة قانوناً ، ويسمح لهم إذ ذاك بالدخول الى فلسطين . واما مهاجرو الصنف الثالث فيدخلون البلاد ، حسبما يأتي : وهو ان اللجنة التنفيذية الصهيونية تطلب من رئيس دائرة المهاجرة في حكومة فلسطين ، مرتين في السنة ، اعطاء اذن لقدر معين من عمال اليهود بالدخول الى البلاد ، بمقتضى جدول تقدمه له ، وتبرهن اللجنة التنفيذية المذكورة لرئيس المهاجرة المذكور على ان عدد المهاجرين المطلوب ادخالهم ، وفقاً للجدول المذكور ، لا يزيد على مقدرة البلاد الاقتصادية ، وهذا الرئيس ، وهو يهودي ، يرفع تواصيه في هذا الشأن ، الى المندوب السامي لفلسطين الذي يقرر ، بناء على هذه التواصي ، اعطاء الاذن بدخول اولئك المهاجرين او

Digitized by Birzeit University Library

عدم ذلك .

لذلك لم تقدر اللجنة التنفيذية العربية ان تفهم كيف ان الحكومة الانكليزية ترى لمعالجة المهاجرة اليهودية في المستقبل على وجـــه لا يضر العرب ، ان تنيط مراقبة هذه المهاجرة بحكومة فلسطين .

واليك ما جاء في الكتاب الابيض :

« بالنظر الى المسؤولية المترتبة على الدولة المنتدبة ، ترى هذه الدولة من الضروري ان تكون حكومة فلسطين ، وهي الوكيلة عنها ، السلطة التي تفصل في جميع امور السياسة المتعلقة بالمهاجرة ، وذلك بالنظر الى الصلة الوثيقة بين هذه المهاجرة وسياسة البطالة والارض . ولا يمكن حصول اي تحسين في النظام الحاضر ما لم تكن هنالك ثقة بين الحكومة من جهة والوكالة اليهودية من جهة اخرى ، في قيام كل منهما بواجباته الخاصة . على ان يلاحظ في ذلك ما تؤثر به نقابة العمال اليهودية في سياسة الوكالة اليهودية . »

ويظهر من ذلك ان سلطة الفصل في السياسة المتعلقة بالهجرة ، بيد حكومة فلسطين وحدها .

٤٨ فالحكومة الانكليزية التي اطلعت على خطيئات ادارة فلسطين الماضية في شأن سياسة المهاجرة المذكورة ، تصر ، اذن ، على ابقاء سلطة الفصل في المهاجرة في قبضة هذه الادارة على ان تتعاون هي والوكالة اليهودية ، كما كانت الحال في السابق . وكل ما رأته الحكومة الانكليزية من علاج شاف في هذا الباب هو إسداء النصائح

Digitized by Birzeit University Library

للوكالة اليهودية بان تحافظ على واجباتها السياسية وان تتخلص من نفوذ نقابة العمال اليهودية ، حينما تتعاون هي وحكومة فلسطين على تنفيذ سياسة الهجرة اليهودية .

فاللجنة التنفيذية العربية لا ترى في هذا العلاج ما يخفف من مضار سياسة المهاجرة التي اتبعت في فلسطين حتى الآن .

٤٩ وزيادة على ذلك ، لا فرق بين سياسة الوكالة اليهودية وسياسة نقابة العمال المذكورة التي بنيت على أسس سياسية خطرة .

فالحكومة الانكليزية لا تجهل ان قسما كبيراً من اعضاء مؤتمر زوريخ ينتمي الى هذه النقابة ، وان هذا المؤتمر الذي تسير الوكالة اليهودية على سياسته ، كان قرر ، فيما قرر ، ما يأتي :

١ — يرحب المؤتمر الصهيوني السادس عشر بانعاش المهاجرة انعاشاً يفسح المجـــال لهجرة مستمرة زائدة وينفخ في الشعب اليهودي في فلسطين وفي الحركة الصهيونية العالمية روحا قوية . والمؤتمر يعرب ، في الوقت نفسه ، عن اسفه الشديد لعدم استواء مدى المهاجرة حتى الآن مع احتياجات اليهود وما فيهم من قوى كاملة على العمل ولانّ ماوضع من العراقيل والقيود التي لا مبرر لها في سير الهجرة ، قد سبب فقدان اشغال كثيرة للعـــامل اليهودي في ارض اسرائيل . » (كذا !!)

٢ — يدوّن المؤتمر السادس عشر ان مجال العمل الذي فتح حديثاً في فلسطين يمكّن من توسيع المهاجرة في السنة

Digitized by Birzeit University Library

القادمة . فالاشغال الواسعة التي تقوم بهـا الحكومة والمباني التي تنشئها الشركات الاممية واعمال التشجير وتـكثيف الزراعة ورقي الصناعة والتجارة . كلها امور تتطلب تدفق الاف المهاجرين من العمال في البلاد . وللمؤتمر ، طمعاً في توطئة تلك الاشغال لعمال اليهود يوجب على اللجنة التنفيذية الصهيونية ان تدخل الى البلاد ، بشتى الوسائل ، عدداً وافراً من المهاجرين في الزمن المعين .

٣ — يطلب المؤتمر تخويل اللجنـــة التنفيذية حق التصرف بوثائق المهاجرة التي تمنحها حكومة فلسطين تصرفاً مطلقاً . »

فمن ذلك ترى ان الوكالة اليهودية مضطرة الى اتباع نفس سياسة نقابة العمال في فلسطين .

واننا ، كدليل على إيغال تلك النقابة في التطرف ، نقتبس العبارة الآتية من تقرير لجنة شو عن حوادث آب سنة ١٩٢٩ ، وهي :

« وقد ذكرت نقابة العمال اليهودية العامة في فلسطين في مذكرة رفعتها الينا ، ان يكون في مقدمة برامج الاعمال التي يجب على حكومة فلسطين ان تقوم بها في المستقبل ، تقديم معونة مادية لزيادة السكان اليهود بسرعة عن طريق المهاجرة والاراضي . »

Digitized by Birzeit University Library

ويظهر من تقرير السر جون كامبل عن ادارة المستعمرات اليهودية ان السياسة المتطرفة التي تتبعها نقابة العمال المذكورة هي سياسة جميع الصهيونيين أيضاً . واليك ما جاء في ذلك التقرير:

« رأيت أن المذهب القائل بان يدخل اقصى عدد مستطاع من اليهود الى فلسطين هو عقيدة راسخة ، لسكان المستعمرات اليهودية وكبار موظفي الحكومة الحاليين والسابقين الذين لهم علاقة بالحركة الصهيونية ، على السواء .

ومما ظهر لي ان تدفق الهجرة اليهودية نحو فلسطين هو ما تراه بعض الاوساط ذات النفوذ اليهودية ، امراً لا محيص عنه لنجاح الوطن القومي . ويظهر ان هؤلاء يرون ان الامور تعالج نفسها بنفسها بعد تدفق ذلك السيل من المهاجرين في فلسطين . . . »

تلك هي سياسة جميع الصهيونيين في امر الهجرة اليهودية ونؤكد ان الحكومة الانكليزية وغيرها لن تقدر على تعديل شيء منها باسداء النصائح والمواعظ .

٥٠ اعترفت الحكومة الانكليزية بان العرب العاطلين من العمل قد بلغ حداً خطراً وبان للهجرة اليهودية كبير فعل في ذلك . فاللجنة التنفيذية العربية تسجل على الحكومة الانكليزية هذا الاعتراف وقد انعمت اللجنة في النصوص الواردة في الكتاب الابيض عن

Digitized by Birzeit University Library

الوسائل التي تزيل بهـــا تلك الاضرار. فهي تقول، ولكن مع الاسف، إنها لم تر ما يبدد مخاوف العرب الراهنة، اذ كل ما جاء في هذا الكتاب هو ان الحكومة الانكليزية ستنظر في الوسائل اللازمة لمعرفة عدد العاطلين من العرب في فلسطين وانها ستبذل قصارى جهدها للتأكد من مقدرة البلاد الاقتصادية، عند طلب ادخال مهاجرين جدد الى البلاد.

وكانت الحكومة الانكليزية اتت لنا في سنة ١٩٢٢ بكتاب ابيض، اكدت لنا فيه انها ستنظر الى مصلحة العرب، عند تقرير امر المهاجرة اليهودية.

وهذا ما صرح به المستر تشرشل في ذلك البيان:

«... ولا يجوز ان تكون هذه المهاجرة كبيرة لدرجة تزيد على مقدرة البلاد الاقتصادية ومن الضروري ان يُضمن لاهالي فلسطين كافة ان لا يكون المهاجرون عبئاً عليهم، وان لا تحرم اية فئة من السكان الحاليين من اشغالها...»

وها قد مضت ثماني سنوات على هذا الوعد من غير ان تفكر الحكومات الانكليزية التي تناوبت السلطة في احترام هذا الوعد، ولو مرة واحدة، على الرغم من صيحات اللجنة التنفيذية العربية.

٥١ وكانت هذه اللجنة قد وجهت نظر الحكومة الانكليزية منذ البدء الى ان مراقبة المهاجرة لا تكون مؤثرة، غير ضارة، بمصالح

Digitized by Birzeit University Library

البلاد الا اذا نيط امرها بالسكان الاصليين . فقد كتبت في سنة ١٩٢٢ للستر تشرشل ، وزير المستعمرات ، ما يأتي :

« بما ان هجرة عنصر غريب الى بلاد ما، يؤثر في الاهالي الوطنيين — سياسياً واقتصادياً واجتماعياً — فان من العدل والانصاف ان يكون للاهالي الذين يتأثرون من هذه الهجرة القول الفصل في ذلك . فاللجنة المقترح إنشاؤها ، لا تعطي اهالي فلسطين حق الاشراف على المهاجرة . . . ولا شيء يصون مصالح الاهالي العرب إزاء اخطار الهجرة سوى إنشاء حكومة وطنية نيابية تشرف على المهاجرة »

٥٢ لقد صدقت نبوءة اللجنة التنفيذية بالاضرار التي أصابت العرب من مراقبة الاجنبي للهاجرة اليهودية . ولذا تطلب اللجنة من الحكومة الانكليزية ان لا تعيد هذه التجربة الخاسرة . لان نفس المقدمات تؤدي حتما الى نفس النتائج .

Digitized by Birzeit University Library

الخاتمـــة

٥٣ هنا ينتهي بيان اللجنـــة التنفيذية العربية على الكتاب الابيض الذي اصدرته الحكومة الانكليزية في اكتوبر ١٩٣٠ والذي من شأنه ان يزيل مخاوف العرب في مسائل الاراضي والمهاجرة والبطالة في فلسطين . واذا كنا نقول ان من شأن هذا الكتاب ان يزيل بعض مخاوف العرب في تلك المسائل ، فاننا لا نستطيع ان نقول إنه ازالها او ازال قسما منها . ذلك لما نعرفه عن مقدرة اليهود في الدعايات الخادعة وعن ضعف الحكومة الانكليزية إزاء هذه الدعايات .

٥٤ والحق ، انه لم يكد يظهر الكتاب الابيض حتى اقام اليهود ضده تلك الدعايات الطويلة العريضة في العـــالم كله ، مما ادى الى تراجع الحكومة الانكليزية . فالحكومة لم تكتف باجازة ادخال ١٥٠٠ مهاجر يهودي ، خلافاً لما قررته في الكتاب الابيض من من مبادئ بل قام احد اركانها ، ينسخ منه بالتدريج الاحكام المثبتة فيه .

فها هو اللورد باسفيلد ، وزير المستعمرات ، ينفي في الكتاب الذي نشره في جريدة التايمس في ٦ نوفمبر ١٩٣٠ ، عزم الحكومة على وضع تشريع يحظر على الوكالة اليهودية والجمعيات اليهودية الاستمرار على سياستهـــا المعروفـــة في الاراضي والاشغال ، مع ان الكتاب الابيض انتقد هذه السياسة بشدة ، ونص

Digitized by Birzeit University Library

على انها مخالفة للمادة السادسة من صك الانتداب :

« ومهما كانت هذه الحجج منطقية (اي الحجج التي ادلى اليهود بها لتبرير هذه السياسة) من وجهة الحركة الوطنيـــة الصرفة ، فيجب القول انها لم تراع فيها احكام المادة السادسة من صك الانتداب التي تشترط صراحة على حكومة فلسطين ان تضمن ، عند تسهيلها المهاجرة اليهودية وحشد اليهود في الاراضي ، عدم الحاق اي ضرر بحقوق ووضعية الجماعات الاخرى . »

ولقد قال المستر لئونارد شتاين ، بمناسبة كتاب اللورد باسفيلد المذكور ، في البيان الذي وضعه عن الوكالة اليهودية ، رداً على الكتاب الابيض « ان الامر لا يخلو من وجهين : اما ان يكون الكتاب الابيض قد افترى على الوكالة اليهودية والجمعيات اليهودية فصرح بان سياستها في الاراضى والاشغال مخالفة للمادة السادسة من صك الانتداب ، واما ان تكون الحكومة الانكليزية ، مع اعترافها بمخالفة تلك السياسة لصك الانتداب ، تصر على الاشتراك مع الوكالة اليهودية على خرق احكام هذا الصك . » واللجنة التنفيذية العربية تعتقد ان تلك السياسة مخالفة لا لصك الانتداب فقط ، بل لجميع مبادئ الحقوق والاخلاق العامة .

٥٥ وقـــد نشر اللورد باسفيلد في جريدة « رينولدز نيوز » المصورة ، تفسيراً لما جاء في الكتاب الابيض عن مسألة تأثير المهاجرة اليهودية في البطالة ، فقال ان ما عنته الحكومة الانكليزية من ذلك ، هو انه عند النظر في كل طلب للسماح بهجرة

Digitized by Birzeit University Library

فريق من اليهود الى فلسطين ، يجب انعام النظر فيما اذا كان من شأن هذه الهجرة ان تزيد عدد العاطلين من العرب زيادة كبيرة ام لا .

اننا نقدر منزلة اللورد باسفيلد العلمية حق قدرها . فهو لا يمكن ان يجهل ان تفسيراً كهذا ، لا يوافق النصوص والمبادىء الواردة في الكتاب الابيض في هذا الشأن . لان الفرق عظيم بين قولنا انه لا يجوز ان تكون المهاجرة اليهودية سبباً « لحرمان العرب من الحصول على الاشغال الضرورية لمعيشتهم » وبين القول ان هذه المهاجرة « لا يجوز ان تكون سبباً في زيادة العاطلين من العرب زيادة كبيرة »

٥٥ ان واجب كل حكومة ان تحافظ على حقوق كل فرد من افراد الامة التي تحكمها . وليس من الجائز ان يؤذن لعمال يهود بولونية او روسيـــة بالدخول الى فلسطين ، في حين انه يوجد عربي واحد عاطل عن العمل في فلسطين .

نعم ، وعدت الحكومة الانكليزية انها لن تحيد عن تنفيذ سياستها بالضغط او التهديد ، وانها لن تنحرف عن اتبـــاع سياسة ملائمة لمصالح اهالي فلسطين . وقد اكدت ، في الكتاب الابيض ، انه لا سبيل لاحد ان يضطرها الى اتباع سياسة تكون لصالح جماعة دون اخرى ، وان كل سياسة من هذا القبيل ، قائمة على امل فاسد .

الا ان اللجنة التنفيذية العربية تصرح هنا ، آسفة ، ان الحكومة الانكليزية قد نقضت هذا الميثاق ، قبل ان يجف مداده .

Digitized by Birzeit University Library

٥٦ ليس في الكتاب الابيض من جديد في حقوق العرب السياسية ، وان النصوص والمبادئ الواردة فيه عن حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية لا تضمن للعرب حقوقهم القومية ومصالحهم الاقتصادية . فالمهم ليس بالنصوص والمبادئ ، ولكن بتنفيذها .

Digitized by Birzeit University Library